جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

"العلاقات السياسية والأمنية الخليجية الإيرانية وأثرها على الأزمة السورية"

(٢٠١١-٢٠١٧)

The Impact of Political and Security Gulf-Iranian Relations on the Syrian Crisis 2017-2011

إعداد

عبدالله محمد عبدالله القضاة

بإشراف

الدكتور أمين علي العزام

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

٢٠١٧/ ٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نموذج التفويض

أنا الطالب: عبدالله محمد عبدالله القضاة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقرار والتزام

أنا الطالب: عبدالله محمد عبدالله القضاة الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠٠٥

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه و قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"العلاقات السياسية والأمنية الخليجية الإيرانية وأثرها على الأزمة السورية"

(٢٠١١-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابه الرسائل والأطاريح العلمية،كما أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها وتخزينها في إي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإني أتحمل المسؤولية كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....

التاريخ / / ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

"العلاقات السياسية والأمنية الخليجية الإيرانية وأثرها على الأزمة السورية"

(2017-2011)

The Impact of Political and Security Gulf-Iranian Relations on the Syrian Crisis

2017-2011

إعداد

عبدالله محمد عبدالله القضاة

المشرف

الدكتور: أمين علي العزام

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور: أمين علي العزام	مشرفاً ورئيساً	
الأستاذ الدكتور: محمد الهزايمة	عضواً	
الدكتور: عادل القاضي	عضواً	
الدكتور: وليد أبو دلبوح	عضواً (الجامعة الأردنية)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى أغلى البشر على قلبي والنور الذي اهتدي به إلى طريق الخير أمي وأبي وشقيقاتي

اسأل الله أن يحفظهم من كل سوء. والى قرة عيني جدتي الغالية وعزوتي الأهل والأقارب والأصدقاء
أدامكم الله

بحفظه ورعايته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، فلله الحمد على ما كرمني به في اخرج هذا البحث العلمي بهذه الصورة.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتور الفاضل أمين علي العزام، على ما قدمه من عون ومساعدة وإرشاد ونصح، مما ذلل الكثير من الصعاب إمامي، سائلاً الله له الصحة والعافية.

كما ويشرفني تقديم عظيم الشكر إلى لجنة المناقشة، على ما قدموه من جهد كبير في مساعدتي في أنجار هذا لعمل، والمتمثلة بكل من الأساتذة الأفاضل:

الأستاذ الدكتور: محمد الهزايمة، الدكتور: عادل القاضي، الدكتور: وليد أبو دلبوح

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت على ما قدموه لي من جهد ومعرفة ومساعده علمية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكن من وقف لجانبي في إعداد هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود الأخ الفاضل محمد خلف عاصي الخزاعلة والأخت الفاضلة الدكتورة جمان الدهامشة.

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

نموذج التفويض ..... ب
الإهداء ..... هـ
قائمة المحتويات ..... ز
الملخص باللغة العربية ..... ط
ABSTRACT ..... ي
المقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة ١
ثانياً: أهداف الدراسة ٢
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها ٢
رابعاً: فروض الدراسة ٢
خامساً: حدود الدراسة ٢
سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة ٣
سابعاً: منهجية الدراسة ٥
ثامناً: الدراسات السابقة ٥
الفصل الأول: العلاقات الخليجية- والإيرانية ٨
المبحث الأول : مراحل تطور العلاقات الخليجية الإيرانية ٨
المطلب الأول: التقارب والتعاون الخليجي – الإيراني ٨
المطلب الثاني: التباعد والتنافر الخليجي – الإيراني ١٧
المبحث الثاني: محددات العلاقات الخليجية الإيرانية ٢٢
المطلب الأول: المحددات الجغرافية – الايدولوجية ٢٢
المطلب الثاني :- النفط – الغزو الأمريكي على العراق ٢٤
الفصل الثاني : البعد السياسي والأمني في العلاقات الخليجية – الإيرانية ٣٠
المبحث الأول : الأزمة السورية ٣٠
المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في ألازمة السورية ٣١
المطلب الثاني: المبادرات العربية والدولية لحل الأزمة السورية ٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أثر البعد السياسي والأمني في العلاقات الخليجية – الإيرانية على الأزمة السورية..٤٣
المطلب الأول: اثر البعد السياسي على الأزمة السورية ٤٣
المطلب الثاني: اثر البعد الأمني على الأزمة السورية ٤٦
المطلب الثالث: تطورات ألازمة السورية والدور الخليجي- الايراني فيها.....٤٦
نتائج الدراسة وسيناريوهات المستقبل والتوصيات ٤٧
المصادر والمراجع ٤٩
أولاً: الكتب ٤٩
ثانياً: الدوريات (المجلات) ٥٠
ثالثاً: الرسائل العلمية ٥٠
رابعاً: الصحف ٥١
خامساً: المواقع الالكترونية (الانترنت) ومراكز الدراسات.....٥١
سادساً: المراجع الأجنبية ٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخـص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة للتعرف على العلاقات الخليجية- الإيرانية وأثرها على الأزمة السورية، وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها، إن للعلاقات الخليجية- الإيرانية تأثير على الأزمة السورية. وتناولت السؤال المحوري" ما مدى تأثير العلاقات الخليجية- الإيرانية على الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ ؟

واعتمدت الدراسة في منهجيتها على نظرية الدور، والتي تم توظيفها من خلال التعرف على دور الفاعلين سواء الدوليون أو الإقليميون في الأزمة السورية، حيث تقوم نظرية الدور على دراسة سلوك الدولة وتعاملها مع بعض الإطراف القائمة على الامتزاج في القواعد التي يضعها الإقليم والنظام الدولي. واستخدمت أيضا منهج الوصف التحليلي، للبحث في تأثير طبيعة العلاقات الخليجية- الإيرانية على المسألة السورية والتعرف على طبيعة الصراع القائم فيها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ التي تشير إلى إن العلاقات الخليجية- الإيرانية يسودها في كثير من الأحيان حاله من عدم الاستقرار بسبب العديد من المتغيرات في العلاقة بين الطرفين، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، كذلك توصلت إلى أن التدخل الدولي والإقليمي لعب دور رئيسي في إطالة عمر الأزمة السورية، بالإضافة إن تدخل بعض القوى لصالح النظام أسهم في استمراره وبقائه.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية- العلاقات الخليجية الإيرانية-الأزمة السورية- السياسية الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

This study seeks to identify the Gulf-Iranian relations and their impact on the Syrian crisis. The study stemmed from the main hypothesis that the Gulf-Iranian relations have an impact on the Syria crisis. The study dealt with the following core question "To what extent does the Gulf- Iranian relations impact the Syrian crisis during the period between 2011-2017?

The study relied on the theory of role, which was employed through identifying the role of international or regional actors in the Syrian crisis. The role theory is based in studying the behavior of the country and its interaction with some of the established parties based on the cohesion between the rules, which the region and the international system sets. It also used the analytical descriptive approach to examine the impact of the nature of Gulf-Iranian relations on the Syrian issue in addition of identifying the nature of the conflict happening within it.

The study reached a number of results that indicate that the Gulf-Iranian relations are often dominated by a state if instability due to the many variables in the relationship between the parties, whether security, political or economic. It also found that the international and regional intervention played a key role in prolonging the Syrian crisis, as well as the intervention of some forces in favor of the Regime contributes to its continuation and survival.

Keywords: International Relations, Gulf-Iranian Relations. Syrian Crisis. Foreign Policy.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة:

تحظى إيران بموقع استراتيجي ذو أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص وفي العالم بشكل عام، وتنبع أهمية هذا الموقع بوجوده ضمن مناطق النفوذ والقوة والتحكم في العالم بالإضافة لوجود النفط فيها، وموقعها بين منطقتين من أهم مناطق النفط في العالم هما منطقة الخليج العربي وبحر قزويـن مما جعل منها لاعباً أساسياً في السياسية الإقليمية والدولية.

علاوة على ذلك، استفادت إيران من الأزمات التي مرت بدول المنطقة وخصوصاً العربية منها، مثل الغزو الأمريكي على العراق في عام ٢٠٠٣، حيث تمكنت إيران من إيجاد لها موضع قدم في العراق بعد الفراغ السياسي الذي خلفه انسحاب القوات الأمريكية من العراق، من خلال المليشيات الإيرانية أو وصول بعض القيادات الموالية لإيران إلى سدة الحكم في العراق.

كما إن الأزمة السورية قد ساهمت في توسع وتمدد النفوذ لإيراني في المنطقة العربية بشكل كبير، من خلال الدور الرئيسي الذي لعبته في دعم النظام السياسي السوري. حيث قامت إيران باستغلال الأزمات التي حدثت في المنطقة العربية- التي أحدثت الفوضى في العديد من الدول- في محاولة إيجاد لها دور إقليمي في المنطقة، بالإضافة لتصدير مبادئ ثورتها إلى دول الجوار، مما كان له الأثر الكبير في تعميق الخلاف والتوتر في العلاقات الخليجية- الإيرانية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تؤديه السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفي المسألة السورية بشكل خاص، حيث أن فهم طبيعة هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها تشكل مدخلاً مهماً لفهم حالة عدم الاستقرار وتأزم الصراع في المسألة السورية منذ عام ٢٠١١ وحتى الوقت الراهن مما يسهم في فهم النتائج والانعكاسات التي تترتب على طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية والتي تحددها المعتقدات الدينية والأيديولوجية والتي تزيد من حده الصراع بين الأطراف المتنازعة داخل الأراضي السورية.

١-الأهمية العلمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة بوصفها إضافة إلى المكتبة العربية وخاصة أنها دراسة تبحث بطبيعة حالة الصراع القائم في سوريا منذ ٢٠١١ حتى الوقت الراهن، بحيث تكون هذه الدراسة مرجعاً للباحثين والمهتمين في دراسة العلاقات الخليجية - الإيرانية وانعكاساتها على الحالة السورية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة قد تكون مدخلاً لدراسات أخرى في العلاقات الدولية .

٢-الأهمية العملية:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الفائدة لصانعي القرار وراسمي السياسات فيما يتعلق بدراسة الآثار المترتبة على طبيعة العلاقات الخليجية - الإيرانية وانعكاساتها في منطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بالمسألة السورية حيث تسهم هذه الدراسة في الكشف عن الآثار السلبية لطبيعة هذه العلاقات وتحسينها بالإضافة للبحث عن الجوانب الإيجابية في هذه العلاقات ودعمها وتحفيزها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- التعرف على مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية.

٢- التعرف على طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية.

٣- التعرف على العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية – الإيرانية.

٤- التعرف على تأثير العلاقات الخليجية الإيرانية على الأزمة السورية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أن المتغيرات الدولية والإقليمية تلعب دوراً رئيساً في حالة التباعد والتقارب في العلاقات الخليجية-الإيرانية، وخاصة ما يرتبط منها بأزمات المنطقة العربية.

- ما مدى تأثير العلاقات الخليجية الإيرانية على الأزمة السورية خلال الفترة الزمنية ٢٠١١- ٢٠١٧ ؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية؟

٢- ما طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية؟

٣- ما العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية – الإيرانية؟

٤- ما تأثير العلاقات الخليجية الإيرانية على المسألة السورية؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن للعلاقات الخليجية الإيرانية تقارباً أو تباعداً لها تأثيراً على الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٧، وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

هنالك علاقة ارتباطيه بين تطور العلاقات السياسية والأمنية الخليجية- الإيرانية وبين الأزمة السورية.

هنالك علاقة ارتباطيه بين التوتر في العلاقات الخليجية- الإيرانية والاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تنحصر الحدود الزمنية للدراسة خلال ٢٠١١- ٢٠١٧ كبداية للدراسة وذلك لاندلاع الثورة السورية وبداية تشكل الأزمة السورية منذ ١٥ آذار ٢٠١١، أما اختيار العام ٢٠١٧ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: العلاقات السياسية والأمنية الخليجية- الإيرانية.

المتغير التابع: الأزمة السورية.

مفاهيم الدراسة:

١- العلاقات الدولية:

التعريف الاصطلاحي: هي ظاهرة واسعة من التفاعلات المتبادلة والمتداخلة سواء السياسية أو غيرها، والتي تجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي، ولا تنحصر هذه العلاقات على الدول بل تتعداها إلى كيانات أخرى، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية سواء كانت عن طريق الاتصالات الرسمية أم غير الرسمية. (توفيق، ٢٠١٢، ص٦).

التعريف الإجرائي: هي العلاقات التي تجري عبر الحدود بين الوحدات السياسية والتي تحمل الطابع التعاوني والصراعي، ويقسم هذا المفهوم إلى قسمين العلاقات وتعني (التفاعل، الفاعل، والهدف، والأسلوب) والدولية وتعني (الدول، والمنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، حركات التحرر الوطني، الجماعات السياسية كالأحزاب، الإفراد)، وقد تكون العلاقات اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية اجتماعية. (الخزاعلة، ٢٠١٧).

٢- العلاقات الخليجية- الإيرانية:

التعريف الاصطلاحي: العلاقات الخليجية- الإيرانية بحكم الجوار والتنافس الإقليمي يشوبها في أحيان كثيرة حالة من عدم الاستقرار والتوازن، حيث شهدت العلاقة بين الطرفين حالة من التوتر خصوصاً بعد ظهور الثورة الإسلامية في إيران وإعلانها تصدير مبادئها وأهدافها إلى دول الجوار.

التعريف الإجرائي: أتسمت العلاقات الخليجية- الإيرانية بحالة من الشد والجذب والتوتر وذلك بوجود العديد من المعطيات، سواء الاقتصادية المتعلقة بالنفط، أو العلاقات السياسية من خلال التنافس على قيادة المنطقة، أو الإيديولوجية المتعلقة بأهداف الثورة الإيرانية، أو العلاقات العسكرية من امتلاك الطاقة النووية.

٣.السياسة الخارجية:

أ. التعريف الاصطلاحي: اختلف الباحثون المتخصصون في دراسة السياسة الخارجية حول تحديد مفهومها بشكل دقيق، وذلك بسبب اختلاف المنطلقات، ولهذا نعرض بعض المفاهيم باختلاف المنطلقات؛ حيث يعرفها محمد السيد سليم (بأنها السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر بصناع القرار)، وفي تعريف أخر لنفس الباحث (يرى بأنها البرنامج العلني الرسمي الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة؛ من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي. كما ويعرفها "مارسيل ميرل" بأنها (ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التعريف الإجرائي: الباحث يتبنى التعريف الذي قدمه محمد إسماعيل الرمضاني، كتعريف إجرائي للسياسة الخارجية على أنها: السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين؛ خارج الدور الإقليمي لدولة صناع، وذلك بقصد أنجاز أحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية، أو تطويرها أو الدفاع عنها(الرمضاني، ١٩٩١). ومؤشرات السياسة الخارجية: العلاقات الدبلوماسية؛ السفارات، العلاقات الاقتصادية؛ التبادل التجاري، والعلاقات العسكرية؛ تبادل الخبرات العسكرية.

٤. تعريف الأزمة:

أ- التعريف الاصطلاحي: تعرف الأزمة سياسيا بأنها" اضطرابات في النظام وفقدان السيطرة بشكل جزئي أو كلي على مقاليد الحكم والقيادة"، كما وتعرف الأزمة الدولية وفق مجمّع (سلوك الأزمة الدولية) (Interational critic behavior) على أنها تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للقرار السياسي؛ تتسم بخصائص رئيسية في تصور السلطة السياسية العليا، ويتمثل بتهديد قيم المجتمع الأساسية، ويواكبه أو يعقبه ترجيح المواجهة العسكرية، مع الإدراك الكامل بأنه هناك توقيت محدد للرد على ذلك التهديد. (الرويلي، ٢٠١١).

ب- التعريف الإجرائي: الأزمة تعني "التحول الفجائي عن السلوك المعتاد"، تنطوي على معانٍ تحيل إلى سلسلة من التفاعلات؛ يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، مجتمعات)؛ ما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفي ظروف مضطربة؛ حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية، في حالة كون أطراف الأزمة جماعات). وعادة ما تتم الأزمة بادرتها، أو بالتلاعب بعناصرها المكونة لها وبأطرافها؛ بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن الوطني. (العامري، ١٩٨٣).

ومؤشراتها: " الإدارة العشوائية الارتجالية، الشائعات، الأخطاء البشرية المتراكمة التاريخية، أزمات طبيعية خارجة عن أرادة البشر".

٥. الأزمة السورية:

التعريف الاصطلاحي: هي مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين قوات النظام السوري والقوى المعارضة على الأراضي السورية والقوى الإقليمية والدولية والتي شكلت حالة من الصراع الشديد منذ منتصف شهر (مارس) عام ٢٠١١ عند خروج مظاهرات في مدن سورية عدة مطالبه بإطلاق الحريات وإخراج المعتقلين السياسيين من السجون ورفع حالة الطوارئ، ومع الوقت ازداد سقف المطالب تدريجيا حتى وصل إلى إسقاط نظام بشار الأسد بالكامل.

التعريف الإجرائي: تطور إحداث الأزمة السورية حيث تحولت من ثورة سلمية إلى ثورة مسلحة، حيث بدأت المواجهات على نطاق بين صغير ومحدود بين القوات النظامية والثوار، ثم أخذت بالتوسع تدريجياً، حتى بدأت تصل إلى مستوى المعارك المباشرة بحلول نهاية عام ٢٠١١ وبداية٢٠١٢. ومؤشراتها (التدخلات الأجنبية سواء الإقليمية والدولية، واستخدام العنف المسلح، ونزوح العديد من اللاجئين السوريين إلى دول مختلفة من العالم، الانشقاق في الجيش السوري النظامي، وتكوين الجيش السوري الحر).(العمري ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على نظرية الدور التي تقوم على دراسة سلوك الدولة وتعاملها مع الآخرين، وهي تهتم بدراسة سلوك الدولة بوصفه" أدواراً سياسية" تلعبها على الساحة الدولية. حيث يعتمد الدور في صياغته وتشكيلة على عدة عوامل؛ منها هوية المجتمع، والقيم السائدة، بالإضافة للتاريخ والقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية(الحضرمي، ٢٠١٤)، وسيتم الأخذ بالمنهج الوصفي التحليلي للبحث في تأثير طبيعة هذه العلاقات الخليجية – الإيرانية وتأثيرها على المسألة السورية

ثامناً: الدراسات السابقة:

١- دراسة أجراها المطيري، (٢٠١١) بعنوان "أمن الخليج العربي والتحدي النووي والإيراني"،

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع استقرار الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، والذي يركز بموضوعه على العلاقات الخليجية الإيرانية، ومدى سلبياتها بسبب موقعها الاستراتيجي ووجود حقول النفط والغاز والسعي إلى الأمن والاستقرار في هذه المنطقة بعيداً عن التدخلات الخارجية، التي تهدف إليه السياسات من بعض القيادات الإيرانية، إلى إن وصلت هذه الدراسة إلى بناء وحدة خليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، وإعادة الروابط بين دول الخليج والدول المجاورة واستبدال المنافسة والتحديات بعلاقات اقتصادية وتجارية وإلزام إيران باحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية

٢-دراسة أجراها المطيري، (٢٠١٢) بعنوان: "أثر متغير النخب على السياسة الإيرانية على اتجاه الخليج العربي (١٩٨٩- ٢٠٠٨)".

قامت هذه الدراسة بتحليل النخب السياسية الحاكمة بإيران عن طريق استخدام منهج النخبة وعملت على تحليل كيفية تأثير القرارات الخارجية للنخبة الحاكمة وخصوصاً النخبة الدينية.

واستعان الباحث في إتمام الدراسة بمنهج تحليل النظم على اعتبار إن النظام السياسي هو مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها والمترابطة والمكملة لبعضها، ولخصت هذه الدراسة أن النخب الدينية هي المحرك و المؤثر القوي على السياسات الخارجية وكيفية رسم العلاقات مع الدول المجاورة للجمهورية الإيرانية. وتمثل الحضارة الدينية في إيران بأنها الركيزة الأساسية لإفراز النخب السياسية وعملية استقطاب الجماهير عن طريق الخطاب الديني .

٣- دراسة أجراها الجرابعة، (٢٠١٢) بعنوان: "الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط من عام (١٩٧٩- ٢٠١١)".

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير الإستراتيجيات الأمنية المتبعة من قبل الجمهورية الإيرانية اتجاه دول الشرق الأوسط وكيفية التعاطي معها من فترة (١٩٧٩- ٢٠١١) حيث انتهجت السياسة للجمهورية الخارجية سلوكاً مغايراً لما قبل هذه التاريخ حيث تمتاز هذه الفترة بظهور الثورة الإسلامية الإيرانية حيث هدفت العقيدة الدينية التي تتبنها والقيام بتصدير الثورة الإسلامية خارج حدودها ونشر الايدولوجية الخاصة بها عن طريق الوسائل الدبلوماسية والقرارات المتبعة في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجمهورية الإيرانية قد رفعت استراتجيات أمنية لا تستند على مفهوم الشراكة الفاعلة مع دول المنطقة العربية على قاعدة قومية دينية مذهبية لأنها تستند على المذهب الشيعي، وبالمقابل فان الدول العربية لم يوجد لها استراتجيات أمنية واضحة وقد اعتمدت على استراتيجيات منفردة غير جامعة للهوية القومية العربية بل تصل في بعض الأحيان إلى إجراءات أمنية متناقضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-دراسة(بشارة ٢٠١٣) سورية: درب الآلام نحو الحرية.. محاولة في التاريخ الراهن، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأحوال السياسية والاقتصادية التي تعيشها الدولة السورية.

كما هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى معرفة تأثير الأطراف الإقليمية في الأزمة السورية خاصة دور كل من إيران و تركيا.

حيث بحثت هذه الدراسة طبيعة الوقائع السياسية والاجتماعية التي أدت لاندلاع الثورة حتى وقوع الصراع المسلح بين القوة السورية المتصارعة، وتناولت الدراسة أيضا دور العقوبات الاقتصادية في تطور الأحداث في سوريا.

تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي من خلال استعراض الأحداث التاريخية التي مرت فيها البلاد.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :-

أن الصراعات الجارية في سوريا ما هي إلا محاولة من بعض الشباب المتأثر بثورات الربيع العربي للحصول على الحرية، وقد قوبلت هذه المحاولات بتحديات أمنية شديدة.

أن القوى الثورية في سوريا قد راهنت على أن النظام قد يقوم بالإصلاحات المطلوبة بذاته ودون الوصول إلى نزاع مسلح طويل الأمد لا يمكن لطرف أن ينتصر فيه إلا أن ذلك لم يحدث.

أن النظام السوري قد اعتبر أن الإصلاح أمر غير مضمون النتائج والمآلات، وقد زاد هذا الأمر الصراع بين المعارضة والنظام حتى وصل إلى مرحلة العسكرة الحالية.

٥- دراسة محمد خلف عاصي الخزاعلة، (٢٠١٧)، بعنوان: "اثر التقارب الروسي- الإيراني على العلاقات التركية- العربية" دراسة حالة سوريا(٢٠١١-٢٠١٧).

تناولت هذه الدراسة العلاقات الإقليمية والدولية التي ظهرت خلال الأزمة السورية، حيث كانت تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة هذه العلاقات ومدى تأثيرها في ايطالة عمر الصراع في الأزمة السورية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة تفيد أن الأزمة السورية كانت لها تأثير بالغ في تغير التركيبة الديمغرافية لكثير من دول المنطقة.

6- Khalili. Tabe, (2008), Building the foundations of security in the Arabian Gulf and the political and national approach in Iran Unpublished MA thesis - Oxford University

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أن مشكلة الأمن في الخليج الفارسي هي القضية الكبرى وبصورة أساسية في إيران وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم أولويات بناء الأمن التابعة للعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ونظراً لتحديد التقارب الإقليمي وحل هذه المشكلة توصلت الدراسة إلى توسيع العلاقات بين إيران والدول المجاورة في نفس المنطقة وعمل شراكة جماعية شاملة قائمة على القيم الأصلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-Dehboneh. Muneer, (2011). The new approach to the causes of disintegration of Iran and the GCC countries, Unpublished MA thesis - Oxford University

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقات الخارجية للجمهورية الإيرانية مع دول المجلس التعاون الخليجي ورصد فترات الصعود والهبوط في هذه العلاقات ما بين فترات السلم والعداء والاندفاع والتريث في الانفتاح في العلاقات حسب نظرية المصلحة ما بين هذه الوحدات الدولية.

وقد توصل الباحث إلى أن التغير المنطقي لهذه العلاقات تكمن في عدة نظريات منها النظرية الوظيفية والتكامل الإقليمي وعملية التأثر في شكل النظام الدولي والدور الكبير للولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل في دول العالم الثالث.

8- Kinninmmont.jane. (2015). Iran and the GCC Unnecssary Insecuritym chatha house. The royal isttuse international affairs

إن احتمالية التوصل إلى اتفاق دولي بشأن البرنامج النووي الإيراني وتخفيف التوتر بين إيران والولايات المتحدة، قد يؤدي إلى زيادة حساسية العلاقات الإيرانية مع دول الجوار(دول الخليج العربي).

فيما قد تؤدي العلاقات الجديدة بين الولايات المتحدة وإيران إلى إزالة نقاط الخلاف المتجذره بين الطرفين، حيث تخشى دول الخليج إن هذه العلاقات قد تساعد إيران على الهيمنة على منطقة الخليج والإقليم.

توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى نتائج تؤكد وجود حاجة ماسة إلى إن يكون هنالك مسار دبلوماسي موازي يركز على قضايا الإقليم للحيلولة دون منافع إي صفقة تفوق تكاليفها، إن الاتفاق الايراني الدولي يواجه تعميق الصراعات في المنطقة. بالإضافة أن التقارب بين إيران ودول الخليج يمكن أن يساعد في إعداد الأسس لحل عدد من الصراعات الإقليمية على العكس من ذلك إذا ظلت القوى الخليجية الرئيسية وإيران في حالة الخناق، فإن احتمال وجود برنامج نووي تاريخي يواجه خطر تعميق الصراع بدلاً من تخفيفه في الشرق الأوسط.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية وبحثت في انعكاسات هذه العلاقات على منطقة الخليج العربي بشكل خاص كدراسة المطيري (٢٠١١) والمطيري (٢٠١٢)، وهنالك بعض الدراسات التي بحثت في انعكاسات هذه العلاقات على مستوى الشرق الأوسط كدراسة الجرابعة (٢٠١٢)، وتختلف هذه الدراسة عما سبقها من الدراسات السابقة أنها تدرس بشكل خاص أثر هذه العلاقات على المسألة السورية منذ ٢٠١١ حتى الوقت الراهن.

واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في المنهجية المتبعة لإعدادها، كما ساعدت الدراسات السابقة في إعطاء صورة واضحة لطبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية وأثرها على حالة الأمن والاستقرار في الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: العلاقات الخليجية- والإيرانية

شهدت العلاقات الخليجية – الإيرانية عبر تاريخها بحالة من عدم الاستقرار في كثير من الأحيان، وهنا نتحدث عن بعض المتغيرات التي أثرت العلاقات بين الطرفين، والتي سنتأولها من خلال الحديث عن أطماع إيران في الخليجي العربي من خلال احتلال بعض الأراضي الخليجية والمتمثلة بجزر الإمارات الثلاث. ظهرت حالة التوتر بشكل كبير منذ اكتشاف النفط في المنطقة حيث بدأ التنافس بينهم من خلال محاولة التحكم في الأسعار على مستوى العالم، والتنافس بينهم في هذا المجال. وازدادت التوترات بين الطرفين بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حيث بدأت إيران بمحاولة تصدير مبادئ وأفكار هذه الثورة إلى دول الجوار ونشر إيديولوجيتها. وما زاد في تدهور العلاقات بين الطرفي وقوف دول الخليج مع العراق في حربها الأولى ضد إيران وتقديم كل الدعم للعراق. ومع محاولة إيران الحصول على الطاقة النووية من خلال عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول الأجنبية من اجل تطوير سلاحها النووي. إلا إن العلاقات بين الطرفين لم تخلو في بعض الأحيان من هدوء وتحسن وذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الطرفين، والعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الطرفين.

المبحث الأول : مراحل تطور العلاقات الخليجية الإيرانية

بالرغم من وجود عوامل متعددة هيأت لصراع عميق بين الجانبين الخليجي والإيراني إلا أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تحقيق نوع التقارب بين الجانبين تمثلت بالعلاقات الاقتصادية من خلال التبادل التجاري والاتفاقيات التجارية واللجان المشتركة، بالإضافة إلى تحسن العلاقات السياسية مع بعض الدول الخليجية في أعقاب الغزو العراقي على الكويت مثل الكويت وقطر.

المطلب الأول: التقارب والتعاون الخليجي – الإيراني:

أولاً: مراحل التعاون والتقارب في العلاقات الخليجية الإيرانية :

أ - العلاقات الاقتصادية:

١- إيران والإمارات العربية المتحدة:

دولة الإمارات العربية هي الشريك التجاري الأول لإيران في منطقة الخليج العربي بشكل عام، فقد تمكنت من الحصول على أعلى النسب التجارية في العلاقات الخليجية – الإيرانية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٦٥٣ مليون دولار. وخلال عام ٢٠٠١، حققت التجارة الامارتية – الإيرانية ارتفاعاً بنسبه ٨١.٥ %، لتبلغ قيمتها أكثر من ٣ مليارات دولار، منها ٢.٣ مليار صادرات إماراتية، فيما تستورد الإمارات ما يعادل ٧٠٠ مليون دولار من الجانب الإيراني، لتصل قيمة الفائض المحقق في الميزان التجاري بين الطرفين إلى ١.٦ مليار دولار لصالح الإمارات. (الجرابعة، ٢٠١٢).

وبذلك تحتل إيران المرتبة الأولى بين الدول التي تجري إليها عمليات التصدير وإعادة التصدير من دبي حتى أنها حصلت على نسبه ٢٦% من مجمل تجارة دبي، جاءت إيران في مقدمة الدول العشر التي لها علاقات تجارية مع دبي عام ٢٠٠٣، ليصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١١.٧ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ويفسر ذلك الارتفاع بان قيمة صادرات الإمارات إلى إيران في عام ٢٠٠٦ كانت ٢٥ مليار درهم، ارتفعت إلى ٣٥ مليار في عام ٢٠٠٧، وذلك مقابل واردات امارتية من إيران بلغ مقدارها ٣.٢ مليار درهم في ٢٠٠٦، ثم ارتفعت إلى ٤ مليارات في ٢٠٠٧. (الجرابعة، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إن إيران تسعى لجذب الاستثمارات الإماراتية باعتبارها مصدراً من مصادر التمويل وسوقاً مهمة لسلعها، إذ بلغت الأموال التي ادخلها المستثمرون الايرانييون إلى دبي وحدها في عام ٢٠٠٥ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٦ وصلت إلى ٣٠٠ مليار دولار (الشقيرات، ٢٠١٤).

٢- إيران والمملكة العربية السعودية:

شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية تطورات مهمة على الجانب الاقتصادي، أهم مؤشراتها:

اتفق الطرفين إثناء اجتماعات اللجنة المشتركة بينهم، على تشجيع المشاريع المشتركة، وإقامة عدد من المعارض التي من شانها زيادة التعاون التجاري بينهم، ومناقشة تطوير التعاون بين الشركة السعودية للصناعات(سابك) والشركة الأهلية للبتروكيماويات الإيرانية، إضافة إلى دراسة إقامة خط ملاحي بحري يربط بين الموانئ السعودية والإيرانية، من اجل تيسير نقل الركاب والبضائع بين الطرفين.

قام وزير التجارة السعودي بزيارة إيران في عام ٢٠٠٣ لحضور أعمال اللجنة الاقتصادية السعودية – الإيرانية، حيث يرافقه وفد مكون من ٦٠ شخصاً من بينهم رجال أعمال، وقد وفرت هذه اللجنة للبلدين فرصة لبحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين البلدين، والعمل على دعم تعاون القطاع الخاص بينهم، وإقامة المعارض التجارية والاقتصادية لتفعيل الصادرات، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين ١٣٢.٧٩ مليون دولار، ورغم أهمية طرح مبادرات لتنمية العلاقات الاقتصادية خلال زيارة "احمد نجاد" إلى الرياض عام ٢٠٠٧، إلا إن الجدوى من تفعيلها والخروج بها من الطرح النظري إلى مرحلة الفعل العملي، إلا إن هناك العديد من الصعوبات والمشكلات التي تقف حجر عثرة إمام نمو التبادل التجاري بين البلدين وتحتاج إلى مجهود حقيقي، والتي تتمثل:

عدم وجود ضمانات الدفع من الجانب الإيراني لعدم تعزيز الاعتمادات البنكية المفتوحة من قبله.

عدم توفر شحن مباشر بين الطرفين بشكل تجاري مستمر.

عدم وجود دراسات شاملة تبين مدى احتياجات كل طرف من الطرف الأخر، بإضافة إلى التغييرات السريعة في معدل صرف العملات الصعبة مقارنة بالعملة الإيرانية. (جرغون، ٢٠١٦).

٣- إيران والكويت:

إن الكويت كانت محطة رئيسية للبضائع الإيرانية خلال عقد التسعينات، حتى أنشئت سوق على الساحل الكويتي لتسويق تلك البضائع، وبقيت القوارب الخشبية التي تنقل البضائع سمة مميزة لهذه السوق حتى بعد نقل مكانه لدواع أمنية. (حجت، ٢٠٠٢).

علاوة على ذلك، وقعت الدولتان مجموعة من الاتفاقيات الحديثة والمعاهدات الاقتصادية، مثل: اتفاقية الترانزيت والتجارة، حيث ازداد معدل التبادل التجاري بين البلدين من ٧٠ مليون دينار عام ١٩٩٨، إلى ٨٢ مليوناً عام ١٩٩٩، ثم إلى ١٠٠ مليون عام ٢٠٠٠، ثم إلى ١٢٠ مليونا عام ٢٠٠٣.

وفي ظل حرص البلدين على إيلاء العلاقات الاقتصادية اهتماماً كبيراً وقعا اتفاقيتين، حيث كانت الأولى تتعلق بالتعاون التجاري للمناطق الحرة عام١٩٩٩، والثانية عبارة عن مذكرة التفاهم التجارية التي تم التوصل إليها الطرفين عام٢٠٠٣. كما كان هناك اتجاه لبحث مشروع لنقل المياه الإيرانية إلى الكويت، ثم وقع البلدان اتفاقية تعاون ثنائي في مجال انتقال الأيدي العاملة والشؤون الاجتماعية والتدريب الحرفي والمهني في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الأخرى عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إيران وقطر:

خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" إلى الدوحة ضمن جولة شملت سوريا والسعودية مطلع شهر مايو ١٩٩٩، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مختلف المجالات التعاونية، وهي:

أ- تم توقيع اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين.

ب- اتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة والصناعية في البلدين.

ج- الاتفاق على تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين الجانبين.

وقعت الدوحة وطهران خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الاقتصادية والفنية والصحية وتجنب الازدواج الضريبي في عام ٢٠٠٠، وما أن وصل "احمدي نجاد" إلى الحكم في إيران حتى أصبح الملف الاقتصادي على رأس أولويات اهتماماته. (الشقيرات، ٢٠١٤).

ونظراً لأهمية الغاز في الاقتصاديين الإيراني والقطري، فقد قام الطرفين بالتعاون مع روسيا في أكتوبر ٢٠٠٨ إلى تشكيل "تروكيا" لمشاريع الغاز، هدفها تشجيع مشروعاته والتنسيق بين الأطراف الثلاثة، بما يمهد لإنشاء منظمة من الغاز موازية لـ"أوبك" في النفط. هذا، وقد شهد شهر يونيو ٢٠٠٨ افتتاح الفرع الثاني لبنك صادرات إيران في قطر، والذي تبلغ أرباحه السنوية نحو ٤.٣ مليار دولار.

ومن خلال ذلك انتهجت قطر خطاً متوازناً في علاقاتها مع إيران، وظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربا من طهران، وقد تمكنت قطر من خلال هذه العلاقة، من تحقيق توازناً في علاقتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، وتسهم اللجنة المشتركة التي يترأسها وزيرا تجارة البلدين في تدعيم أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري.

٥- إيران والبحرين:

قام وزير الخارجية الإيرانية "كمال خرازي في نهاية شهر مارس عام ٢٠٠٠"، بزيارة إلى البحرين أجرى خلالها العديد من المباحثات التي تم تناولها في الاجتماع الأول للجنة السياسية المشتركة لتطوير التعاون الثنائي، حيث كانت تلك الزيارة التي قام بها وزير الخارجية البحريني إلى طهران وتم خلالها الاتفاق على تشكيل لجنتين وزاريتين سياسية واقتصادية لدفع التعاون الثنائي إلى الإمام.

وقد ظهر أثر تلك الزيارات التي أجريت بين الطرفين خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على نمو حجم التجارة البينية بينهما، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما، من خلال ما أظهرت الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بمملكة البحرين إلى انه خلال الفترة ما بين ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ بلغ حجم التجارة البينية مع إيران نحو ٢١٧.٧ مليون دولار، منها ١١٣.٩ مليون صادرات بحرينية و١٠٣.٣٧مليون دولار واردات لتحقق البحرين فائضاً تجارياً مقداره ١٠.١٨مليون دولار. (الشقيرات، ٢٠١٤).

وقع الجانبان مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٧، من اجل استيراد البحرين الغاز الطبيعي من إيران، إضافة إلى العديد من اتفاقيات التعاون التي وقعت بين الطرفين، سواء في مجالات الخدمات البنكية والمالية، أو التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارات الثنائية، وتبادل المعلومات والتكنولوجية في مجال إنتاج للبتروكيماويات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا إن هذا التقارب تحكمه عوامل إقليمية أخرى:

١- ما يثار في إيران من حين إلى أخر بضم البحرين إليها وحوادث الخلل الأمني.

٢- موقفها من قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي قد تقف عائقاً دون تحقيق انفتاح في العلاقات مع إيران.

(الجاف،٢٠٠٨).

٦- إيران وسلطنة عمان :

تعتبر العلاقات الاقتصادية بين إيران وسلطنة عُمان منخفضة نسبياً مقارنة بالعلاقات الإيرانية – البحرينية، شأنها في ذلك شأن العلاقات التجارية بين إيران وقطر، فوفقاً لإحصاءات الصادرة عن إدارة الجمارك الإيرانية، يلاحظ إن الصادرات العمانية إلى إيران قد انخفضت قيمتها من ١.٦٨مليون دولار عام ١٩٩٥/١٩٩٦الى ٠.٣٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ومع ذلك، فان الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح إيران. فقد وقعت الدولتان على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الحديثة، منها: اتفاقية تشجيع الاستثمار وتنمية التجارة، واتفاق إنشاء مكتب تجاري لعمان في " بندر عباس" على الخليج، ومذكرة تفاهم في مجال التعاون الزراعي.

إضافة لذلك وقع الطرفين اتفاقاً لتشجيع الاستثمار وحمايتها وتجنب الازدواج الضريبي، وتبادل السلع والمنتجات والنقل البحري والجوي، وتنشيط التعاون في مجالات الزراعة والثروة السمكية والبلديات وموارد المياه. (الجرابعة، ٢٠١٢).

وخلال زيارة التي قام بها الرئيس "احمدي نجاد" إلى مسقط، وقعت حكومة السلطنة ممثلة في شركة النفط العمانية، والحكومة الإيرانية ممثلة في شركة "ان بي سي" الدولية وهي شركة إيرانية مملوكة للحكومة على اتفاقية يتم بمقتضاها العمل على تطوير مشروع إنتاج سماد "ليوريا" المنوي إقامته في جنوب الجمهورية الإيرانية. إضافة لذلك وقعت شركة النفط العمانية وشركة "هير بودان" الإيرانية، مذكرة تفاهم لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الحرة بمدينة "قم" الإيرانية.

وتم توقيع العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، علماً بان سلطنة عمان هي الدولة العربية التي لها علاقات واتفاقيات بهذا المستوى مع إيران.

وقد نجم التعاون والتقارب الخليجي – الإيراني إنشاء العديد من اللجان المشتركة بين الطرفين، والتي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة ودراسة سبل تطوير وتنمية العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد شهد عام ٢٠٠١ العديد من اجتماعات هذه اللجان، كان أهمها:

اجتماع اللجنة السعودية – الإيرانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في عام ٢٠٠١ لمناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادية والتجاري والفني وزيادة التبادل التجاري، وكذلك تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة لإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة في كافة المجالات.

اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة البحرينية في عام ٢٠٠١، لبحث العديد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تولي "نجاد" الحكومة، تشكلت العديد من اللجان المشتركة مع الدول الخليجية لدعم التعاون بين الجانبين، أبرزها:

أ- اللجنة المشتركة القطرية – الإيرانية التي يترأسها وزير تجارة البلدين.

ب- اللجنة العليا المشتركة بين المنامة وطهران.

ج- اللجنة الاقتصادية العمانية – الإيرانية المشتركة.

د- اللجنة الفنية المشتركة بين البحرين وإيران للتعاون في مجال الغاز الطبيعي، وتم تأسيسها في سبتمبر ٢٠٠٦.

حيث سعى الطرفين لإزالة التوتر في حقل القضايا الاقتصادية، وتحقيق التعاون الوثيق في إطار منظمة "أوبك" وزيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية. فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، استمر التعاون من خلال الاتفاق على مقايضة النفط الإيراني الخام بمشتقات النفط الكويتي. وبهذا، فقد وقعت إيران والكويت اتفاقاً في ٣ فبراير ١٩٩٢ يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمشتقات النفط الكويتية، بالإضافة إلى اتفاق السعودية وإيران على تخفيض إنتاج النفط عام ١٩٩٩، بهدف رفع وضبط الأسعار. (الجاف، ٢٠٠٨).

وظهر التعاون والتقارب السعودي – الإيراني في مجال النفط داخل منظمة "أوبك" في نهاية التسعينيات، مما أدى ذلك زيادة التفاهم بينهما خاصة، وبين إيران والدول الخليجية الأخرى بشكل عام، حيث جعل الانهيار السريع لأسعار النفط العالمي، من مصلحة كلتا الدولتين إن يتقاربا ويتفقا بخصوص ضبط الإنتاج، ومن أهم انجازات التعاون في مجالات النفط بين إيران ودول الخليج الاتفاق الذي تم توقيعه بين إيران والسعودية، ومدته خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٩٩ وينتهي عام ٢٠٠٤، ويشمل: مجالات المشاريع الصناعية والمعدنية والبترولية والبتروكيماوية وغيرها. وقد تم التوصل إلى هدف تحديد الأسعار وتعريفها وإقرارها وإيجاد آلية لضمان هذا التحديد. (الجرابعة، ٢٠١٢).

وأقيم بين العضوين الأساسين لهذه المنظمة (إيران – السعودية) نوع من التنسيق والالتزام والتفاهم والتعاون الوثيق بين الأعضاء في سبيل التحكم بأسواق النفط، وذلك من خلال الحفاظ على معادلة العرض والطلب، واستقرار الأسعار ومنع التأثيرات السياسية، ولهذا التعاون والتنسيق حقق النفط في الفترة ما بين ١٩٧٣/٢٠٠٨ ثلاث موجات من الارتفاعات الكبيرة في أسعاره وفرت من خلالها البلدان النفطية فوائد عالية.(السعيد،٢٠١٢).

ويرى الباحث، إن العلاقات الاقتصادية الخليجية تعززها اعتبارات الجوار المشترك، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة، فمثل هذه العلاقات، تساهم بشكل أو بأخر في تجاوز جدار الشك وعدم الثقة الذي طبع العلاقات بين الطرفين، فالآليات الاقتصادية والتبادل التجاري والاتفاقيات واللجان المشتركة والمشاريع وغيرها، تساعد بلا شك في إرساء دعائم الثقة بين الطرفين لتجاوز صفحة الماضي، وبدء صفحة جديدة قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب: العلاقات السياسية:

أن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ أدخلت المنطقة في حقبه سياسية واقتصادية جديدة، حيث قامت إيران على اثر الحرب عام ١٩٩١، بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع دول الجوار، إذ إن الرئيس الإيراني السابق "رافسنجاني" قام إثناء توليه رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٢ باستقبال عدد من سفراء بلده لدى دول الخليج، من اجل تطوير العلاقات الخليجية – الإيرانية. (مكاربوس، ١٩٩٨).

حيث أن أزمة الخليج عام ١٩٩٠ أعطت إيران فرصة كبيرة استثمرتها بإتباعها سياسة نشطة اختارتها لتخدم مصالحها في المنطقة، وهي العمل على استمالة دول الخليج بتأكيد حرصها على احترام مبادئ حسن الجوار، وعم التدخل في شؤون الغير، وكذلك محاولتها تحسين صورتها في المحيط الدولي بإتباع سياسات واقعية معتدلة.(بيرومي، ٢٠٠٩).

ومن خلال دراسة العلاقات السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي سوف نتناول مرحلتين، وهما: مرحلة "محمد خاتمي" التي أتسمت بالانفراج والاعتدال، ومرحلة "محمود احمدي نجاد"، والتي أتسمت بالتأرجح، تارة نحو التعاون، وتارة أخرى نحو التصعيد.

١. مرحلة "محمد خاتمي":

أن العلاقات الخليجية – الإيرانية بقيت ما بين شد وجذب حتى انتخابات الرئاسة الإيرانية عام ١٩٩٧، والتي فاز فيها "محمد خاتمي" المعروف عنه بالاعتدال، فتحسنت هذه العلاقات بعد فترة طويلة من الفتور والعداء أحياناً، وفي منتصف عام ١٩٩٨ بدأت وزارة الخارجية الإيرانية نشاطاً واسع النطاق لإقرار مبدأ الحوار الحضاري باعتباره واحداً من أهم المبادئ التي تشتمل عليها وتدعو إليها السياسة الخارجية الإيرانية. (علاي،٢٠٠٩).

وعلى الرغم من اعتبار الحوار الحضاري أهم مبادئ السياسة الخارجية لـ "خاتمي"، إلا إن هناك مبدأين آخرين لعبا دوراً أساسياً في إرساء دعائم الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وهما:

أ- مبدأ إزالة بؤر التوتر في العلاقات الخارجية.

ب- مبدأ العزة والحكمة والمصلحة.

استغلت الدول التي كانت ترغب في تطوير علاقاتها مع إيران الفرصة المتاحة إلى أقصى حد، وفتحت أفاقاً جديدة للتعاون معها، وكانت منطقة الخليج إحدى المناطق التي شهدت الآثار الإيجابية لسياسة "خاتمي" الخارجية، الذي شدد على ضرورة أحداث نقلة نوعية متميزة في العلاقات الإيرانية مع دول الجوار، وخاصة دول الخليج العربية، واستعداد طهران للانتقال إلى مرحلة جديدة من التنسيق والتشاور وتكثيف الحوارات الثنائية والمتعددة مع جيرانها، فقد عكس خطاب "خاتمي"، في ٤ أغسطس ١٩٩٧ رغبته في تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، حيث دعا إلى حل موضوع الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة عن طريق الحوار. (الجرابعة، ٢٠١٢).

هذا إلى جانب الزيارة التي قام بها الرئيس خاتمي في الثالث عشر من مايو عام ١٩٩٩ لبعض الدول العربية والخليجية خاصة السعودية، والتي تعتبر الأولى التي يقوم بها رئيس إيراني وتشمل عدداً من العواصم العربية منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩، وجاءت في إطار إستراتيجية الحوار ونزع فتيل التوتر في علاقات إيران الإقليمية والدولية التي أعلنها "محمد خاتمي" أثناء حملة الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها عام ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن العلاقات السعودية- الإيرانية خلال هذه الفترة شهدت تطوراً مهماً، حيث ظهرت العديد من المؤشرات التي تدل على هذا التطور منها: الزيارات المتبادلة بين البلدين، فقد بلغ متوسط الزيارات الرسمية خلال عام ١٩٩٩ (١٦) زيارة على مستوى رفيع تهدف إلى تحسين العلاقات الخليجية – الإيرانية على الصعيد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي، وقد سعت إيران للعمل على تحسين العلاقات مع دول الخليج، ولا سيما السعودية، حيث تعتبر إيران انه لا يمكنها أن تحسن وتعمق علاقتها مع الدول الخليجية الأخرى، إذا لم تعززها مع المملكة العربية السعودية، لاعتقاد الإيرانيين إن هناك مشكلات قائمة بينهم وبين البحرين والإمارات العربية يمكن حلها من خلال العلاقات المميزة مع السعودية. وفي المقابل، يبدو إن القيادة السعودية أدركت انه لا مناص من التعاون مع إيران بعد إن فرضت نفسها كحقيقة إقليمية، ونجحت في إحباط محاولات عزلها سياسياً وضربها عسكرياً وحصارها اقتصاديا. (جمال حسين، ٢٠٠٦).

حيث اعتبر عام ١٩٩٨ بداية عصر الانطلاق نحو أفاق من التفاهم والتعاون بين الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، حيث وصلت العلاقات بينهما إلى أفضل مستوى، إذ نجحت طهران في تقربها مع دول مجلس التعاون، وخاصة السعودية، بموافقة معظم قادتها على حضور مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في عام ١٩٩٧، والذي أسهم بإنهاء حالة الحصار الدبلوماسي الأمريكي المفروض على إيران، كما نجح "خاتمي" في التخفيف من حده المخاوف الخليجية من حكومته، حيث عقد العديد من اتفاقيات تعاون وتنسيق في كافة المجالات مع السعودية أواخر عام ١٩٩٨. (الجرابعة، ٢٠١٢).

وفيما يتعلق العلاقات الكويتية – الإيرانية، فأنها تمثل احد الأعمدة الأساسية في علاقات إيران بدول الخليج العربي. إلا إن العلاقات بين البلدين لم تتخذ خطأ واحداً على مدار السنوات الماضية، بل تراوحت بين الشد والجذب، ولكن مع تولي الرئيس "محمد خاتمي" سدة الحكم عام ١٩٩٧، تسارعت وتيرة التعاون بين طهران والكويت، حيث قام وزير الخارجية "كمال خرازي" بزيارة للكويت في ١١ نوفمبر ١٩٩٧، كما قام رئيس مجلس الأمة "جاسم الخرافي" بزيارة لإيران على رأس وفد برلماني عام ٢٠٠٢، تركزت بشكل أساسي على تدعيم العلاقات الثنائية والتنسيق المتبادل. وهذا ما أكدته زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ "محمد صباح السالم الصباح". إلى طهران في ٢٠٠٢، وتركزت حول الموقف من العراق والحرب المحتملة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. (علاي، ٢٠٠٩).

إما العلاقات مع سلطنة عمان، فقد كان أهم حدث فيها هو زيارة " يوسف بن علوي" وزير الدولة العُماني للشؤون الخليجية إلى إيران في عام ١٩٩٩، لتتحدد بذلك المرتكزات التي تقوم عليها علاقات الدولتين وفي مقدمتها أمن "مضيق هرمز". (حجت، ٢٠٠٢).

إن العلاقات العُمانية – الإيرانية تمثلت "بسياسة الفصل" التي تمارسها الدولتان، الفصل بين علاقتهما الثنائية من جانب، وعلاقات كل منهما بباقي الدول الخليجية من جانب أخر، وهو ما يجعل هذه العلاقات نموذجاً ايجابياً وفعالاً تجاه حفظ الاستقرار وعدم التصعيد، ودعم أوجه وعوامل الاتفاق في منطقة الخليج، وهذه السياسة تظهر بوضوح في قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران.

ومن أهم الإحداث التي شهدتها العلاقات القطرية – الإيرانية، هي زيارة "خاتمي" لقطر في بداية عام ١٩٩٩، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة، أهمها التفاهم حول القضايا السياسية والإقليمية الدولية، من خلال إدانة الدولتين لظاهرة الإرهاب، وضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة والعمليات الإرهابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن العلاقات الإماراتية – الإيرانية، شهدت خلال فترة طويلة حالة من الشد والجذب سياسيًا، دون أي تأثير يذكر على العلاقات الاقتصادية والتجارية، فعلى الرغم من دعوة "خاتمي" إلى حل موضوع قضية الجزر التي تعتبر مصدر الخلاف والتوتر السياسي بين جانبين، إلا إن ذلك لم يُتبع بإجراءات سوى زيارة واحدة لوزير الخارجية الإيراني "كمال خرزاي" لابو ظبي في أواخر ١٩٩٨. (حجت، ٢٠٠٢).

وان انتخاب "محمد خاتمي" لفترة الرئاسة ثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) تبلور في العالم مناخ جديد تمامًا بالنسبة لإيران، أقترن بالترحيب والاستحسان، وقد استفاد "خاتمي" من هذا المناخ لتطوير سياسته الخارجية وإزالة المشكلات والعقبات مع الدول المختلفة وخاصة الدول العربية، إذ لاقت سياسة إزالة التوتر ترحيباً كبيراً نظراً للمناخ الايجابي الذي أوجدته، حتى إن إيران ودول المجلس اتخذت مواقف متطابقة في كثير من المؤتمرات والندوات الدولية خارج إطار العلاقات الدبلوماسية. (السعيد، ٢٠١٢).

حيث إن العلاقات السياسية بين إيران ودول الخليج العربي شابها الكثير من التوترات والإجراءات التي شكلت تحديات من الطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف، وهناك بعض الإشكاليات في تلك الفترة، منها ما يتعلق بمسمى الخليج فتطلق عليه إيران "الخليج الفارسي" ويسميه العرب "الخليج العربي"، لهذا يرى البعض، إن التسمية هذه تتعلق بالسيادة، فعندما تسمى إيران الخليج بـ"الفارسي" فيقولون انه يعني حقها في السيادة على الخليج بضفتيه، وفي هذه الحالة تترتب عليه أخطار تهدد الساحل الغربي العربي للخليج، أما تسميته العرب له ب "الخليج العربي"، لان الخليج بساحليه تسكنه قبائل عربية منذ مئات السنين فمثل هذا المسمى سواء فارسي أو عربي دفع العلاقات السياسية بين الجانبين إلى التوتر، وجعلها تتسم بالحذر والشك في حسن النوايا. (السعيد، ٢٠١٢).

٢- مرحلة "احمدي نجاد":

على الرغم من إن العلاقات الخليجية – الإيرانية شهدت انفتاحاً خلال السنوات العشر السابقة على عودة الإصلاحيين في صورة تبادل زيارات بين المسؤولين وتوقيع كم هائل من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، إلا إن عودة المحافظين للحكم في طهران كان من الطبيعي أن تثير مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من الرجوع ثانية إلى فكرة "تصدير الثورة"، وما يرتبط بها من مؤامرات لزعزعة الاستقرار بدول الخليج. (السعيد،٢٠١٢).

فإذا كانت حكومة "خاتمي" تميل إلى الاهتمام في التعامل مع القضايا والدول والخطاب أكثر من السلوك، فاعتمدت أساليب الاتصال والخطاب والإعلام والتواصل الثقافي والشعبي، ألا إن تصريحات "نجاد" أعادت الخطاب الإعلامي للثورة الإسلامية في عهد الإمام "الخميني".

أن ولاية رئاسة "نجاد" بدأت بتصاعد مجموعة من القضايا كان لها الأثر البالغ في تأرجح العلاقات السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون. حيث ترك فوز "نجاد" انطباعاً بان مسيرة التحسين في العلاقات مع دول الخليج العربي – وخاصة في فترة الرئيس السابق "محمد خاتمي" – في سبيلها إلى التراجع أو على الأقل لتوقف، ودعم هذه الهواجس؛ الموقف الذي وقع بين البحرين وإيران عام ٢٠٠٨ بعد انتخاب "نجاد" مباشرة، إذا أثار رسم كاريكاتوري لمرشد الثورة "علي خامنئي" –نشرته إحدى الصحف البحرينية- ردة فعل عنيفاً من جانب إيران الذي عدته إهانة للمرشد الأعلى بها، فقد جاء رد الفعل بصيغة تهديديه قوية لدول مجلس التعاون، وهو ما رأته مبالغاً فيه ويثير القلق لجهة مستقبل العلاقات بين الجانبين، في وقت افترضت دول الخليج إن طهران ستحرص على إبداء حسن نياتها. (بيرومي، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ما أثار القلق لدى معظم دول الخليج العربي التدخل الايراني في الشؤون الداخلية للعراق، لأنهم خافوا من أن يتسبب هذا التدخل بحدوث حرب طائفية قد تمتد تأثيرها إلى داخل دولهم. (أبو حجيلة، ٢٠١٤).

فقد كان التوتر حليف الموقف عندما زارت وزارة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني" الدوحة في ابريل ٢٠٠٨، في محاولة لدعم حجة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" (الابن)، لإقامة ائتلاف مناهض لإيران، إذ سعت من خلالها إلى الحصول على دعم السياسيين العرب لمناهضة برنامجها النووي، الذي وصفته بأنه "مصدر للتطرف الإقليمي". ولتخفيف حده هذا التوتر، أكد رئيس الوزراء القطري الشيخ "محمد بن جاسم آل ثاني" خلال مؤتمرا عقد بالدوحة يوم ١٠ مارس ٢٠٠٨، إن الحوار بين الدول العربية وإيران هو أفضل السبل لتجنب الصراع الإقليمي. وإن دول مجلس التعاون يمكن إن تستفيد من البرنامج النووي الإيراني إذا كان سليماً. (السعيد، ٢٠١٢).

لقد تركت هذه التصريحات الخليجية انطباعاً لدى الإيرانيين بعدم رغبه دول مجلس التعاون والمشاركة في أي ائتلاف مناهض للجمهورية الإسلامية، أو المساعدة في تقديم تسهيلات في حالة توجيه ضربه عسكرية ضدها عبر استخدام أراضيها، ولهذا بعث "نجاد" برسالة يطمئن فيها جيرانه الخليجيين، ويؤكد سعيه لترسيخ العلاقات معهم انطلاقاً من القواسم المشتركة بين الجانبين. (بيرومي، ٢٠٠٩).

وبالرغم من تذبذب العلاقات السياسية بين إيران ودول المجلس منذ تولي الرئيس الايراني السابق "نجاد" السلطة، إلا إن هذه الفترة شهدت عدداً كبيراً من الزيارات المتبادلة كانت تهدف إلى تعزيز الروابط الثنائية كان أبرزها: زيارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي " عبد الرحمن بن حمد العطية" إلى طهران في ٢٠٠٨/١٠/٢٨، فضلا عن الزيارات التي تأتي في إطار العلاقات الثنائية، وذلك على النحو التالي:

زيارة الرئيس "نجاد" للسعودية في٢٠٠٥/١٢/٦ للمشاركة في اجتماعات القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدة بجدة.

٢- زيارة وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متقي"سلطنة عمان ٢٠٠٦/٢/٣.

زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" لطهران في٢٠٠٦/٦/١٢.

قيام "نجاد" في ٢٠٠٧/٥/١٣ في أول زيارة لرئيس جمهورية إيران إلى أبو ظبي، بل هي الأولى على هذا المستوى منذ تأسيس دولة الإمارات عام ١٩٧١، وقد جاءت تتويجاً للتطور المطرد في العلاقات بين البلدين والتي شهدت حراكاً متنامياً.

زيارة "نجاد "في ٢٠٠٧ /٥/١٥ والتي تعد الأولى له إلى عُمان.

زيارة"نجاد" للبحرين في ٢٠٠٧/١١/١٧، وتعد الأولى من نوعها، وذلك في إطار العمل على تجاوز الأزمة التي تفجرت بسبب مقال وادعاءات "شريعتي مداري".

زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء الخارجية الكويتي الشيخ "محمد الصباح"، إلى طهران يوم ٢٠٠٨/١/١٥ للمشاركة في الاجتماع الأول للجنة المشتركة.

زيارة رئيس الوزراء القطري، الشيخ "حمد بن جاسم" طهران في ٢٠٠٨/٢/٢٧، والتي اجري خلالها مباحثات مع الرئيس الإيراني "علي اكبر ولايتي"مستشار السياسة الخارجية للقائد الأعلى "آية الله علي خامنئي"، تمحورت حول الشؤون الإقليمية. (النعيمي، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أثر عوامل التقارب والتعاون على الاستقرار في العلاقات الخليجية الإيرانية:

ومن خلال ما سبق يرى بعض المحللين انه في ظل إطار سياسة التقارب والقضاء على التوتر - بالرغم مما تفكر فيه إيران بصورة أساسية والمتمثل في مصالحها الحيوية- تؤمن إيران بأن توثيق علاقاتها العربية يخدم مصالحها الأمنية والإستراتيجية، خصوصًا مع إقليم الخليج، بالإضافة إلى إن دول الخليج العربي حققت من وراء هذا التقارب والتعاون مجموعة من الأهداف:

تشجيع الحكومة الإيرانية الإصلاحية على المضي قدماً في طريقها الإصلاحي، والسعي لتوصيل رسالة إليها مؤداها إن سياستها المعتدلة كفيلة بتحسين علاقتها مع جيرانها، ومن ثم فأنها ستعود عليها بفوائد جمة على كافة الأصعدة.

السعي لتحديد احد مصادر الخطر التي تقلق الدول الخليجية والمرتبطة بقدرة إيران على التأثير بصورة سلبية على أمنها واستقرارها.

تشجيع إيران على إبداء مرونة اكبر بصورة ايجابية مع دول الخليج لحل القضايا العالقة بين الجانبين، والتي كانت تبدي فيها تشدداً عن التعرض لها، مثل قضية الجزر الإماراتية، والتي ما زالت تحتلها حتى الآن.

العمل على الإفادة من تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران، خاصة وان سوقها يتسم بكبر حجمه، ويمكن استغلاله في تصريف المنتجات الخليجية.

تنسيق السياسات النفطية، ولا سيما سياسات الإنتاج والأسعار.

ويمكن القول بأنه على الرغم من التحسين الظاهر في العلاقات الخليجية – الإيرانية وكثرة الزيارات عبر الخليج، فان قضايا مثل الجزر الثلاث والتدخل الإيراني والبرنامج النووي وخطر نشوب حرب بسبب استمرار الأنشطة النووية الإيرانية، لا تزال تثير مخاوف مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: التباعد والتنافر الخليجي – الإيراني:

أولاً: مراحل التباعد والتنافر في العلاقات الخليجية - الإيرانية :

أ- النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث:

تعد مسألة الخلاف بيت الإمارات وإيران حول ملكية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران منذ عام ١٩٧١، سبباً من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي، وذلك يعود إلى رفض إيران مناقشة أي موضوع يتعلق بتلك الجزر، أو حتى إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية. (علاي، ٢٠٠٩).

ورغم ظهور انفتاح إيراني مؤخراً على مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا تجاه السعودية، فلا تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تعكس ضيقاً سائداً أو وشيكاً فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة. ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي لا تزال تنتظر الحال بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي مطلع القرن العشرين، بدأ تاريخ النزاع حول الجزر الثلاث بين دولة الإمارات وإيران، حيث قامت إيران بادعاءات متكررة بشان سيادتها على الجزر، وكانت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة تنفيان هذه الادعاءات عن طريق الممارسة الفعلية للسيادة على هذه الجزر، ولم تنكر أي دولة في العالم سيادة الإمارات عليها، بما في ذلك بريطانيا الدولة الحامية للمنطقة آنذاك، وهذا يعد اعترافاً واقعياً بسيادة إمارتي رأس الخيمة والشارقة على الجزر الثلاث. (علاي، ٢٠٠٩).

وتكمن أهمية الجزر الثلاث؛ باعتبارها صمام يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي، وبما تتمتع به من أهمية تنبع من كونه يتحكم بتصدير النفط من الدول المنتجة له – في الدول المطلة عليه – إلى الدول المستوردة له، علاوة على ذلك، تشكل مركزًا للمراقبة، حيث تلعب دوراً كبيراً في توفير الحماية العسكرية وتامين متطلبات امن الملاحة على مداخل الخليج. (الشقيرات، ٢٠١٤).

كما تتمتع هذه الجزر بغناها بالثروة البحرية المحيطة بسواحلها، إضافة إلى الثورات المنجمة، فجزيرة أبو موسى تتوفر بها معادن مهمة مثل رواسب أكسيد الحديد، وهي غنية أيضًا بالمياه العذبة، ويتوفر بها ما يزيد على ٢٠ بئراً، كما أنها تصلح قاعدة عسكرية بحرية وبرية في نفس الوقت، فضًلا عن وجود البترول بالجزيرة التي يتراوح إنتاجها حوالي ٦٠.٠٠٠ برميل يومياً. (الجرابعة، ٢٠١٢).

وقد ظهرت الإطماع الإيرانية في الجزر الثلاث والخلاف الإيراني- الإماراتي من خلال ما يلي:

برزت النزاعات بصورة حادة بين إيران والدول العربية الخليجية، مع اكتشافات النفط سواء في البر أو في البحر، وموضوعات النزاعات بين الطرفين الخليجي والإيراني متعددة ومنها ما يلي:

ما هو عام (عربي – إيراني) وهو المتعلق بشؤون المنطقة كالأمن والاستقرار والتحكم بمضيق هرمز.

ما هو خاص (إيراني، عراقي، سعودي، إمارتي) وهو المتعلق بالحدود بين إيران وكل دولة من الدول الخليجية أو العلاقات الثنائية ومجالات التعاون وخصوصياتها.

ب - وقوف إيران مع بعض السياسات النفطية المناوئة لدول مجلس التعاون الخليجي:

حيث ظهر ذلك من خلال التأييد الإيراني في العام ٢٠٠١م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظاً، هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من المنظمة. (جرغون، ٢٠١٦).

ج- التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني:

أعربت الكثير من دول المنطقة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي عن قلقها المستمر تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، وإنما على أمن الشرق الأوسط والعالم أيضًا. (علي، ٢٠٠٦).

حيث يرجع البرنامج النووي الإيراني، إلى عهد الشاه عندما وقعت إيران في ١ تموز ١٩٦٨ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) كدولة غير نووية، وصادقت عليها الحكومة في عام ١٩٧٠، ودخل اتفاقها مع الوكالة للطاقة الذرية (INFCIRC-٢١٤ بخصوص الضمانات الشاملة حيز التنفيذ عام ١٩٧٤). وقد ألزمت هذه الاتفاقية إيران على استيراد معدات وتقنيات نووية للإغراض السليمة. مقابل ذلك، يتعين على إيران إخضاع برنامجها للتفتيش من الوكالة الدولية للطاقة النووية. وهذا يعني أن إيران انضمت إلى الوكالة في ٢ شباط ١٩٧٠، ووقعت اتفاقية الحماية، أو الضمانات مع الوكالة الدولية في ١٥ أيار ١٩٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علما إن إيران استأنفت برنامجها النووي في عام ١٩٨٣. وبهذا أصبحت إيران المرتبه السادسة أو السابعة ما بين ١٣٥ التي تتمتع بعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث حجم المساعدات التقنية التي تتلقاها طهران، والتي تصل قيمتها إلى نحو مليون دولار سنوياً. (النعيمي، ٢٠١٢).

ترى إيران من هذا المنطلق بان لها الحق في مواصلة برنامجها النووي بما يتفق مع بنود معاهدة حظر الانتشار النووي، وعليه نرى أنها سمحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول منشأتها النووية لبعض الوقت. فيما تسوق إيران حجة أخرى مفادها التركيز على الهند وباكستان اللتين لم توقعا على المعاهدة المذكورة، بل وتلقيان معاملة مختلفة من الولايات المتحدة والغرب مقارنة بما تلقاه إيران. (علي، ٢٠٠٦).

وعندما اكتشفت إيران فائدة الطاقة النووية في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، وبالتحديد في عام ١٩٨٦، سعت لإعادة إحياء مشروع بوشهر النووي غير المكتمل، بالرغم من قصفه من قبل العراق، وتخلي الخبراء الألمان عنه. وعندما رفضت ألمانيا، بضغط من الولايات المتحدة، استئناف بناء وإنهاء المشروع، تحولت إيران إلى الاتحاد السوفيتي. وكانت الفكرة هي محاولة دمج التكنولوجيا السوفيتية النووية مع الأساسات الموجودة في المنشاة من قبل ألمانيا. هكذا أصبح الاعتماد على المساعدات السوفيتية، والصينية لاحقًا، جزءًا من برنامج إيران النووي خلال التسعينات. (جرغون، ٢٠١٦).

تعتبر الصين خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٧ الشريك النووي الرئيس لإيران، وذلك من خلال تزويدها إيران بكميات كبيره ومختلفة، من المواد الأولية من اجل استخدامها في مجالات الطاقة، حيث حصلت إيران من الصين على ١٠٠٠ كغم من الغاز هكسافلوريد اليورانيوم عام ١٩٩١، و ٤٠٠ كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم، فضلا عن ٤٠٠ كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم. (حجت، ٢٠٠٢).

سعت إيران من خلال علاقات مع الصين لتوقيع اتفاقية في عام ١٩٨٥م للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبموجب هذه الاتفاقية ساعدت الصين، إيران في تطوير مركز البحوث النووية في أصفهان.

بالإضافة لذلك، زودت الصين إيران بأربعة مفاعلات صغيرة للتدريس والبحوث لمركز أصفهان للبحوث النووية وهي: مجمع شبه حساس يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالجرافيت، ومفاعل صفري يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالماء الثقيل، ومفاعل مصدري صغير بسعة ٢٧ كيلو واط يستخدم اقل من كيلو غرام من اليورانيوم المرتفع التخصيب وبدا تشييد المفاعل الأول في كانون الثاني ١٩٨٨ وأصبح المفاعل حساساً في كانون الثاني ١٩٩٢ وبدا تشييد المفاعلات الثلاثة الأخر معًا في كانون الثاني ١٩٩٠، حزيران ١٩٩٥ على التوالي ووفرت الصين الشعبية المواد الانشطارية للمفاعلات الأربعة. (الجرابعة، ٢٠١٢).

في عام ١٩٩٠ وقع نائب مدير مفوضية الدفاع القومي الصينية للعلوم والتقنية والصناعة الجنرال جيانج هوا ووزير الدفاع الإيراني علي اكبر توركان اتفاقية لمدة عشر سنوات تشمل توفير المزيد من التعاون النووي. وقد قدمت الصين الشعبية وإيران وثائق مهمة عن تلك العلاقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٣، وبينما تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ فقط إلى "مزودين أجانب" و"دول أجنبية" بدون تسمية، فان هذه الإشارات يمكن غالباً مسحها ثلاثياً مع معلومات أخرى للتأكد بيقين معقول إن أي من هذه الدول الأجنبية كانت الصين الشعبية. وتحاول الصين الشعبية من وراء دعم الملف الإيراني تامين إمدادات النفط التي تصلها إلى طهران، والذي تحتاج إليه بكين بشدة لمواجهة النمو السريع في الاقتصاد الصيني، وهو ما يتكشف من توقيع اتفاقيات بين البلدين لاستخراج الغاز الطبيعي والنفط من حقول إيرانية بتكلفة إنشاءات تقترب من ٣٠٠ مليون دولار. (الشقيرات، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية أخرى، وقعت روسيا الاتحادية في كانون الثاني من العام ١٩٩٥ صفقة ذرية مع إيران يحتاج تنفيذها ٨٤ شهرا وحسب التقديرات الأولية فان هذه الصفقة تقدر بما يقارب ٢ و٧ مليار دولار. فضلا عن ذلك، قام وزير الخارجية الروسي وقتئذ بريماكوف أثناء زيارته لطهران في نهاية عام ١٩٩٦ بالتوقيع مع إيران على تعهد بعدم إنتاج وتصدير الأسلحة ذات الدمار الشامل. عدت هذه الوثيقة هامة بالنسبة لروسيا الاتحادية كي تقنع الولايات المتحدة بان المفاعل الذي تبنيه إيران بمساعدتها لإنتاج الطاقة الكهرذرية سوف لا يستخدم للإغراض العسكرية. (علي، ٢٠٠٦).

وظهر التعاون بين الجانبين الروسي والإيراني جاء استجابة لدوافع متباينة من الجانبين، حيث تسعى روسيا الاتحادية من جانبها إلى دعم نفوذها في عدد من مواقعها القديمة إبان الاتحاد السوفيتي السابق ردًا على تضاؤل المساعدات الأمريكية إليها خلال السنوات الماضية، وإصرار الولايات المتحدة على المضي قدما في تطور البرنامج الدفاعي الصاروخي الذي تراه روسيا الاتحادية انتهاكاً لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ . وعلى الجانب الايراني، فان تعزيز العلاقات مع روسيا الاتحادية يعمل على كسر حالة العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، ولا سيما فيما يخص الصعيد العسكري. (الجرابعة، ٢٠١٢).

إما في فيما يتعلق بتعاون كوريا الشمالية مع إيران، فأنها زودت إيران بصواريخ قادرة على حمل الأسلحة النووية، وأسهمت في تهيئة المسرح الدولي لما يسميه الأمريكيون بـ (الهرمجدون)، (جرغون، ٢٠١٦).

ثانياً: اثر عوامل التباعد والتنافر في توتر العلاقات الخليجية الإيرانية:

ساهمت مجموعة من العوامل في توتر وتباعد وتنافر العلاقات الخليجية – الإيرانية تتمثل فيما يلي:

استمرار الموقف الإيراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بين إيران والدول الخليجية في حالة من الاستمرارية، خصوصًا بعد محاولات إيران المتكررة انتقاد البيانات الختامية الصادرة عن قمم دول مجلس التعاون الخليجي لأنها تدين إصرار إيران على احتلال الجزر الإماراتية. (الجرابعة، ٢٠١٢).

العلاقات الإيرانية البحرينية اتسمت بالتوتر والشكوك في معظم فتراتها، بسبب أطماع إيران في هذه الجزيرة واعتبارها جزءاً من أراضيها، وعدم الاعتراف بجوازات السفر التي كانت تصدرها البحرين، واعتبارها إحدى المحافظات الإيرانية، بل واحتسابها من مملكة فارس التي ورثتها إيران. (النعيمي، ٢٠١٢).

استمرار إيران في دعم قدرتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي قد يؤدي إلى تنافر بين دول الخليج وإيران، خصوصاً بعد إعلان الرئيس الإيراني نجاد نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم، وهذا ما كان يسعى إليه الرئيس السابق محمد خاتمي في زياراته لموسكو عندما قام بإبرام صفقات أسلحة أثارت مخاوف الأمريكيين، واستطاع إقناع الروس بإتمام العمل في مفاعل بوشهر النووي. (علاي، ٢٠٠٩).

لقد حاولت دول الخليج العربية في الماضي خلق حالة من توازن القوة مع إيران في هذا الجزء من العالم. ففي الماضي القريب، ساعدت معظم الدول الخليجية العراق في الحرب العراقية – الإيرانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية إلى درجة ما، من دون خوف من القوة الإيرانية آنذاك، حيث منحت تلك المساندة الفرصة للقيادة الإيرانية للعبث بأمن تلك الدول بتصدير حالات من الشغب في المجتمعات الخليجية، ولقد أدى تعزيز قوة إيران إلى جعل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر بروزاً وتوتراً. (الجرابعة، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقامت إيران على مدار أكثر من ثلاثة عقود بإثارة القلق داخل الدول الخليجية بشتى الطرق سعياً لتحقيق أهدافها، مستخدمة في ذلك ورقة الأقليات الشيعية بتلك الدول، للتحريض وخلق المشاكل لأنظمة، وعبر ما يمكنهم بوصفهم بـ"الوكلاء الإيرانيين" ممثلين في أشخاص وجمعيات بل وبرلمانيين، ولاؤهم الأكبر لإيران والحوزة الشيعية في قم أكثر من انتمائهم لبلدانهم. (حجت، ٢٠٠٢).

يتضح مما سبق إن العلاقات الخليجية- الإيرانية تعيش حالة من عدم الاستقرار والقلق الخليجي من سعي إيران المستمر في تطور قدراتها النووية من خلال امتلاكها السلاح النووي، لذلك تسعى دول الخليج الدخول في تحالفات مع الولايات المتحدة من اجل الوقف في وجه إيران، وعدم تمكينها من تطور سلاحها النووي، لأنها تشعر إذا ما حدث ذلك فإنه يحدث عدم توازن في القوى في الإقليم مما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخل دول المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: محددات العلاقات الخليجية الإيرانية

تتحدد العلاقات الخليجية الإيرانية حول مجموعة من القضايا والتي تتمثل بالعامل الجغرافي، النفط، الغزو الأمريكي للعراق، العامل الأيديولوجي، حيث شهدت هذه العلاقات أنماط مختلفة من الصراع السياسي المبني على أسس ذات ارتباط وثيق بالعامل الأيديولوجي وساهم من حده الصراع والتقارب الجغرافي بين كل من الدول الخليجية وإيران، إضافة إلى حده الصراع القائم على مورد النفط وهو من أهم الموارد الاقتصادية في المنطقة، كما ساهم الغزو الأمريكي للعراق بمد النفوذ الإيراني إلى الأرض الخليجية، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

المطلب الأول: المحددات الجغرافية – الايدولوجية:

أولا: المحدد الجغرافي:

تتمتع إيران بوقع جغرافي ذو أهميه إستراتجية كبيره، من خلال وقوعها في الجنوب الغربي من قارة أسيا، وفي الشمال الشرقي من شبه الجزيرة العربية، حيث يحدها من الشرق أفغانستان والباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عُمان، ومن الغرب يحدها كل من دولة العراق وتركيا، ومن الشمال يحدها الاتحاد السوفيتي(سابقاً) وبحر قزوين. حيث لعب موقعها الجغرافي دوراً مهماً في تاريخها السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال إطلالتها على العديد من المسطحات المائية المهمة في العالم، مثل الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي وكذلك بحر قزوين. بالإضافة لذلك، كان موقعها الاستراتجي حلقة وصل بين وسط وجنوب أسيا، لجانب وقوعها على الساحل الشرقي للخليج العربي، الذي يعتبر من مصادر القوة النسبية لها. (جرغون، ٢٠١٦).

كما إن موقع إيران بين دائرتي عرض ٢٩-٤٠ شمالاً وبين خطي طول ٤٠-٦٣ شرقاً، وقد أدى ذلك إلى تنوع الطبيعة البيئية فيها، حيث توجد الأدغال الاستوائية قرب بحر قزوين، ووديان الأنهار في الجنوب الغربي، بالإضافة إلى وقوعها على طريق المواصلات البحرية والبرية بين أوروبا وأسيا، لذلك تعتبر جسر جغرافي موصل بين الشرق والغرب، وبالتالي أدى هذا التنوع إلى تنوع الثقافي والحضاري بين السكان. (عويد، ٢٠١٤).

ترى إيران من نفسها بحكم موقعها الجغرافي الملاصق للمنطقة العربية، امتدادًا تاريخيًا للإمبراطورية الفارسية التي ولدت لديها الرغبة في القيام بدور إقليمي رئيسي بالمنطقة، وقد مكنها من ذلك طبيعتها الجغرافية المتميزة التي تلعب دورًا رئيسًا في إكسابها عناصر قوة دعمتها الديموجرافية كالطاقة البشرية والثقافية السياسية الشيعية. كما إن موقعها ساعدها أيضًا في جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل الدول الكبرى في العالم؛ حيث كان له دور وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن أصبح محل اهتمام القوى الكبرى، حيث يرى للاتحاد السوفيتي، بأن إيران هي إحدى الدول التي تجاوره التي يمكنها أن تكون منفذاً لكسر الحصار الجغرافي الطبيعي، أما بالنسبة للولايات المتحدة تنظر إلى موقع إيران على انه المكان المناسب للرصد والمراقبة والتجسس لما يدور داخل الاتحاد السوفيتي. (الجاف، ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثلما حظي موقعها في الاهتمام بالماضي، ألا انه في الحاضر يواجه العديد من التحديات خاصة على حدودها الشرقية التي تكمن في المشكلة الأفغانية بكل تعقيداتها: النموذج المتطرف الذي تقدمه حركة طالبان، والوضع الحرج للأقلية الشيعية، والتداخلات الباكستانية في القضية وارتباطها أساسًا بتوازنات القوة الإقليمية، هذا إلى جانب التحدي الأكبر الذي يواجه إيران على حدودها الجنوبية والذي يكمن في التواجد الأجنبي بالخليج الذي تعتبره إيران مصدر تهديد لأمنها القومي. (جرغون، ٢٠١٦).

وقد تكمن أهمية موقع إيران بالنسبة لدول العالم وخاصة الغربية منها في ما يلي:

يعتبر موقعها من أهم مصادر تهديد مصالح الدول الغربية في منطقة الخليج العربي، على اعتبار أنها تتحكم بأهم المعابر التي توصل إلى العراق وسوريا، بالإضافة لاتصالها مع حزب الله في للبنان، وبالتالي تهدد أمن إسرائيل.

تمثل إيران جسر مهم لروسيا للوصول إلى مياه الخليج العربي وبحر العرب.

تحكم إيران في مضيق هرمز الذي يعتبر من ممرات النفط العربي إلى الدول الكبرى.

تخوف الولايات المتحدة من العلاقات الروسية الإيرانية في تشكيل محور عالمي جديد.

يرى الباحث إن أهمية الموقع الجغرافي يلعب دور مهم في السياسة الخارجية للدولة، حيث يساعد ذلك في إعطاء صانع القرار مساحة من القوة في اتخاذ القرار المناسب، في ما يخدم المصلحة الوطنية، لما يوفره الموقع من إمكانية التعرف على التهديدات الخارجية والداخلية والإمكانات الاقتصادية.

ثانياً: العامل الأيديولوجي:

يعد المذهب الشيعي بعداً هاماً ومحورياً بالنسبة للمجتمع الإيراني الذي بات متمتعاً بمنظومة قيميه وفكرية تدخل عليها مجموعة محددة من السلوكيات الفردية والجماعية القائمة على دعائم من التراكم الفكري المتوارث والمفاهيم المستحدثة الناجمة عن التفاعل مع ثقافة وفكر الأخر.

وظهر ذلك جلياً مع قيام الدولة الصفوية (١٧٣٦ - ١٥٠٢م) التي كانت تقوم على أسس قد استهدفت توحيد إيران وخلق مجتمع ديني متجانس، وهنا برز دور فقهاء الأمامية الذي زودتهم تجربه الإنتاج الفكري في العهدين البويهى (٤٤٧-٣٢١هـ) والايلخانى (٧٣٦-٦١٧ هـ) بمنظومة علمية واسعة من العلوم الإسلامية، ومن ثم تبلور مفاهيم المرجعية والتقليد على ايدى العديد من أئمة المذهب الشيعي. وقد اكتسبت المرجعية بمرور الوقت طابع المؤسسة المستقلة عن الدولة، بل أنها اتخذت محوراً موازياً لها ومستقلاً عنها، وذلك انه في معظم الأحيان كان محور التقليد هو الغالب النافذ واليه تنجذب القطاعات الشعبية والمدنية. وقد أصبحت النجف وكربلاء وقم مراكز أساسية تهيئ لبروز مراجع نافذة ومؤثرة. (بيرومي، ٢٠٠٩)

لكن الشاة لم يخضع مثله مثل رعيته لإرشاد المجتهدين وان يجعل ذراع الدولة التنفيذي في سلطة العلماء، ولكن ظل هذا الأمر بعيداً عن التحقيق طيلة العهدين القاجارى (١٩٢٥ - ١٧٧٩م) والبهلوى (١٩٧٩ - ١٩٢٥ م)؛ لذا كانت هناك درجة معينة من التوتر في العلاقة بين الفقهاء والسلطة السياسية، خاصة وان دورهم السياسي قد وصل طور التقنين أبان الثورة الدستورية (١٩٠٦م)، فأصبح لهم عدد من مقاعد مجلس النواب، كما نص احد بنود هذا الدستور؛ على تأليف لجنة خماسية عليا، أعضاؤها من كبار الفقهاء مهمتهم النظر في كل تشريع جديد يصدره المجلس قبل إن يتخذ صيغته القانونية النهائية، وفقاً للشريعة وروح المذهب الشيعي. (الجاف، ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وساعد الدور المتسع والمتنامي للفقهاء ازدواجية الولاء والقيادة في إيران مما أدى إلى حدوث مشكلات من نوع خاص، حيث أن القيادة المعترف بها في المجتمع الأمامي ترتبط بالإمام عادة، وليس بشاه إيران أو أي مسؤول في مجتمع يؤمن بالأمامية، حيث أن القائد الفعلي هو إمام زمانه أي الفقيه المرجع، ولعل ميرزا شيرازي الذي ألغى مرسوماً للشاه ناصر الدين قاجار بمنح امتياز التبغ لإحدى الشركات الأجنبية قد جسد هذه الازدواجية، بفتواه الشهيرة بتحريم التبغ.

وكذلك كشفت المستجدات على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية عن أن بعض السلوكيات والمعايير الإيرانية باتت تعاني الحيرة بين خلفياتها ذات الطبيعة المذهبية وبين المستجدات المؤثرة التي توالى ظهورها طيلة القرن العشرين، الأمر الذي تمخض عنه نوع من التناقض بين السياق الاجتماعي والتاريخي والفكري وبين النمط التحديثي المتسارع الذي قاده محمد رضا بهلوى. وتعاظم هذا التناقض حتى أفضى الثورة عام ١٩٧٩م، التي عبرت بعمق عن مدى الدور الذي يلعبه الفقهاء في إيران. (الجرابعة، ٢٠١٢).

بعد تمكن الثورة الإيرانية من النجاح أصبح المذهب الشيعي ونظرية ولاية الفقيه ركنين أساسيين في وتبين الملمح العام للدولة (الأخلاقية) القائمة على ثنائية السيادة لله متمثلة في الولي الفقيه، وللشعب بشكل رأسي لا أفقي، ألا أن ولاية الفقيه قد أثارت منذ الأيام الأولى لتطبيقها في الحكم، جدلًا واسعًا وانقسامًا حادًا بين القائمين على السلطة إلى جانب الانقسامات الأخرى التي أملاها التنوع الفكري الحاكم على بدايات هذه الثورة. (علاي، ٢٠٠٩).

ومما زاد في الخلاف تزعم "آية الله" الاتجاه الرافض لولاية الفقيه، الأمر الذي وسع الفجوة بينه وبين آية الله خمينى، وأبعده عن الحياة السياسية حتى مماته في إقامته الجبرية بمنزله. وقد كمن الخلاف مؤقتا حتى وفاة آية الله خمينى، حيث لم ينشب الخلاف هذه المرة على النظرية وحسب بل على شخص "خامئنى" نفسه ومدى أهليته للولاية الفقهية والقيادة السياسية معًا، واستمر الخلاف دائراً رغم تولى "خامئنى" القيادة. وفيما بين الرافض والمؤيد ظهر موقف وسط في الآونة الأخيرة يطالب بإدخال تعديل على النظرية نفسها وذلك من خلال الحد من صلاحيات القائد وانتخابه من الشعب مباشرة مثل رئيس الجمهورية، وان تكون مدة ولايته محدودة بزمن معين يتفق عليه وان يكون خاضعًا لمحاسبه جهاز ما من قبل الشعب.

المطلب الثاني :- النفط – الغزو الأمريكي على العراق:

أولاً: النفط:

تمتلك إيران ثاني اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم حيث يقدر إنتاجها ٢٣,٠٠ تريليون متر مكعب سنوياً. ويعد حقل الغاز في بارس من أكبر الحقول الإيرانية، ولديها٩% من الاحتياطات النفطية المثبتة. ويعتمد الاقتصاد إيراني بشكل كبير على الدخل النفطي الذي يشكل على ٨٠% من الصادرات تقريباً. (علاي، ٢٠٠٩).

وهناك احتياجات أخرى لم يتم استغلالها كبحر قزوين والتي تقدر بنحو ١٥٠ مليون برميل من النفط، مما يجعل العادات الداخلية من صناعة النفط غير كافية لتلبية متطلباتها الاستثمارية. حيث بينت شخصية إيرانية عليا في وزارة النفط الإيرانية من خلال القول: " في كل الأحوال، لا نملك سوى اللجوء إلى الأسواق الدولية والمستثمرين الأجانب، وكانت لنا مداخيل من النفط ولكننا لم نستخدمها في تطوير النفط، فقد استخدمناها في قطاعات أخرى لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما لا يوجد دعم من خلال ميزانية للاستثمار في النفط والغاز الإيراني". (الجرابعة، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما إن العقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على إيران شكلت عائقاً أساسياً للحصول على رؤوس الأموال، لتتمكن من تحسين خططها واستثماراتها في مجال النفط والغاز. (الجاف، ٢٠٠٨).

وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز في فرض العقوبات، كما حذرت المستثمرين الأوروبيين من الاستثمار في إيران، ولذلك عمدت إيران لإقناع الدول المستهلكة لضرورة تطوير صناعة النفط والغاز فيها، وذلك من خلال المساعده في رفع العقوبات عنها، وتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في هذا المجال، كما إن إيران تريد المحافظة على دورها ومكانتها إقليميا. (علاي، ٢٠٠٩).

في عام ٢٠٠٥ حصلت الحكومة الإيرانية ٤٤.٦ بليون دولار من صادرات النفط، حيث أنفقت ما يقارب ٢٥ بليون على الإعانات - للإسكان والوظائف والغذاء ودعم البنزين - وذلك لإسكات مجموعات الضغط. لذلك إذا هبطت أسعار النفط هبوطًا حاداً مرة ثانية فستضطر إيران أن تحرم كثيراً من الإيرانيين من مزايا عديدة. وذلك بسبب مشكلة البطالة، فان ذلك يمكن أن يثير كل أنواع المشاكل، ويؤدي كما يقول توماس فريدمان "إلى قيام غورباتشيف إيراني، إلى جانب هذا فان إيران تمتلك طبقة متوسطة متعلمة، ونظاماً سياسياً قائماً على المؤسسات الدينية".

حيث أسهم استقلال العديد من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى من الاتحاد السوفيتي، في منح إيران فرصة القيام بدور إقليمي جديد مستغلة مكانتها الخاصة التي تميزت بها في آسيا الوسطى لاعتبارات تاريخية، فضلًا عن العوامل الضاغطة للسياسة الجغرافية الإيرانية، وذلك لأنها حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها. (جرغون، ٢٠١٦).

ثانياً: الغزو الأمريكي للعراق:

منذ انتهاء الحملة الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم "القاعدة" في أفغانستان، كانت كل المؤشرات، تؤكد أن العراق هو الهدف التالي في المرحلة الثانية من الحملة الأمريكية "ضد الإرهاب"، ويتفق كثير من المراقبين على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت العامل الأكبر في تغيير الإستراتيجية الأمريكية إزاء العراق، من التركيز على احتوائه طيلة عقد التسعينات إلى الاتجاه إلى استخدام الأداة العسكرية وشن الحرب عليه والإطاحة بنظامه. (بيرومي، ٢٠٠٩).

وقد جاءت حرب الخليج الثالثة لتكمل أضلاع مثلث الحروب في منطقة الخليج، كما أتت ترجمة لحرب باردة استمرت قرابة اثني عشر عاما بين نظام "صدام حسين" وبين الولايات المتحدة، ولتستكمل بذلك ما كان قد بدأه الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش" (الأب) في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

ورغم تزييف الحقائق ضمن الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتبرير الحرب حول تطوير العراق لأسلحة الدمار الشامل، وخطر هذا النظام على الأمن والسلام الدوليين، ورغم محاولة النظام العراقي التجاوب مع مطالب الأمم المتحدة وتنفيذ مقررات القرار (١٤٤١)، إلا إن الجانب الأمريكي استمر في تغيير اتهامه ومطالبه إلى إن وصلت إلى المطالبة بتغيير نظام الحكم في العراق بالقوة إذا اقتضى الأمر، لان هذه الحرب كانت ضرورة من وجهة نظر الولايات المتحدة لتأكيد تفوقها المطلق وهيمنتها على النظام الدولي من ناحية، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من خلال فرض نظام شرق أوسطي جديد (الشرق الأوسط الكبير)، خاضع للإدارة الأمريكية من ناحية ثانية. (الجرابعة، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت المنطقة منذ احتلال العراق تغيرات وتطورات من عدم الاستقرار، تصب في اتجاه عدم الاستقرار، انعكست بشكل واضح على أمن دول مجلس التعاون من ناحية، وعلى علاقتها بإيران من ناحية أخرى، مما أدى إلى وجود أمريكي كبير في المنطقة، وقد تعالت الأصوات الشعبية المطالبة برفضه وعدم الرغبة فيه، وتنامي الخطر الأصولي وتزايد موجات العنف الداخلي من قبل بعض الجماعات المتطرفة داخل بعض دول المجلس، كما إن الحرب جعلت العراق أكثر ارتباطاً بالإستراتيجية الأمريكية، ودلالة على ذلك انه قد أدى إلى تراجع الأهمية الإستراتيجية لدول المجلس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فضًلا عن الغموض الذي أصبح يكتنف مستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة، نتيجة الخيارات والتصورات التي طرحت بعد الحرب، لتحقيق الأمن في الخليج؛ إذ نجد إن هذه الخيارات سمحت لإطراف أخرى، التدخل في الترتيبات الأمنية لدول المجلس، كإيران حيث أصبحت طرفاً فعالاً ومؤثراً في تلك الترتيبات والاتفاقيات الأمنية الخاصة بمنطقة الخليج، وهذا الدور يوضح مدى التناقض الذي تمارسه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران. وعلى أية حال، فان حقيقة تلك الترتيبات تصب في المصالح الأمريكية والغربية، بحرس إيراني لتلك الترتيبات وفق تفاهم بين واشنطن وطهران، الأمر الذي أدى إلى تدهور في العلاقات الخليجية – الإيرانية، نتيجة تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وهذا ما سوف تشير إليه تداعيات الحرب الأمريكية على العلاقات الإيرانية الخليجية لاحقًا. (علاي، ٢٠٠٩).

أ- أسباب الحرب الأمريكية على العرق:

في خطاب الرئيس "بوش" الابن الذي أعلن فيه بدء العمليات العسكرية في ١٩ مارس ٢٠٠٣ وضع ثلاثة أهداف معلنة للحرب، وهي: أن نظام "صدام حسين" هو أكثر النظم وحشية في التاريخ الحديث باعتباره مسؤولًا عن سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان ومهاجمة الدول المجاورة، وانتهاك القانون الدولي، وعدم التزامه بقرارات مجلس الأمن، وان هذا النظام سيكون أكثر خطورة بشكل يجعله يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المستقبل، نظرًا لأنه يمتلك أسلحة دمار شامل، إلى جانب وجود علاقات قوية وتعاونية بين النظام العراقي وتنظيم "القاعدة"، وبالتالي فان القضاء عليه هدف مرغوب فيه. (علاي، ٢٠٠٩).

غير انه بعد الحرب أصبحت هذه الأهداف موضع شك بسبب عدم قدرة على إيجاد الإدارة الأمريكية براهين قوية عليها، فلم تجد القوات الأمريكية منذ احتلالها للعراق أسلحة دمار شامل، ولم تثبت كذلك صلة صدام حسين بالقاعدة بالدليل القاطع، وتبرز المشكلة هنا في انه لا العراق ولا العالم أصبح أكثر أمنا نتيجة هذه الحرب، بل العكس صحيح؛ حيث أصبح العراق اكبر بؤرة للإرهاب في العالم، ومصدر نشر الفوضى والتطرف في المنطقة كلها. (أبو حجيلة، ٢٠١٤).

ما سبق يقودونا إلى البحث في الأسباب الحقيقة للحرب، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- فرض الهيمنة وحماية المصالح الأمريكية:

منذ وصول نخبه المحافظين الجدد للسلطة، وهم يسعون إلى تحقيق حلمهم الإمبراطوري، وتعود بدايات هذا التوجه إلى عام ١٩٩٧ عندما تقدم فريق من الجمهوريين إلى الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" بوثيقة بعنوان "نحو قرن أمريكي جديد"، كمشروع غير حكومي يدعو حكومي يدعو للهيمنة الأمريكية على العالم، والمشروع كما حدده القائمون عليه ينتهي إلى إكمال الهيمنة الأمريكية على الكرة الأرضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشمل خطواته:

أ- إنشاء وجود أمريكي قوي في منطقة الشرق الأوسط، واستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الحيوية في الخليج.

ب- تتركز مهمة الولايات المتحدة عالميًا في التخلص من كل مصادر التهديد لمصالحها.

ج- الاحتفاظ بالقواعد العسكرية وإضعاف أي قوة إقليمية تظهر في المنطقة.

د- إيجاد نظام عالمي جديد بقادة أمريكية لردع الأنظمة المارقة مثل كوريا الشمالية وسوريا وإيران.

هـ- تكون الإدارة العسكرية الأمريكية هي مركز القيادة للقوى العالمية.

٢- السيطرة على النفط: السيطرة على إمدادات النفط وأسعاره وإعادة نظام إدارتها دوليا، بحيث تصبح ادراة النفط العالمية كنظام استراتيجي محكومة من جانب الولايات المتحدة، مما يوفر لها كثيرا من عوامل الهيمنة والسيطرة العالمية. (الجاف، ٢٠٠٨).

٣- إحداث خلخلة في المنطقة:

أرادت الولايات المتحدة من حملتها ضد الإرهاب التي طالت العراق إلى إحداث خلخلة في المنطقة، وإعادة رسم خريطتها السياسية والإقليمية، بما يخدم المصالح الأمريكية – الإسرائيلية، وذلك من خلال إيجاد واقع عربي ضعيف يخضع للضغوط من اجل الوصول لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، وفقا لما تراه إسرائيل، كما إن الحرب على العراق ستكون أول تجربه حقيقة لاختبار إستراتيجية "الهجمات الوقائية" التي أعلنتها إدارة "بوش" منتصف العام ٢٠٠٢. (الجرابعة، ٢٠١٢).

ويمكن القول، بأنه رغم تلك الأهداف الأمريكية سواء المعلنة أو الحقيقة التي لم تلق تأييداً بالمستوى المأمول إلا إن الإدارة الأمريكية تجاوزت جميع القرارات الدولية من اجل تحقيق أهدافها في المنطقة، فعملت على الإطاحة بنظام "صدام حسين"، وأيضا عملت على تكوين قواعد لها مفيدة في العراق لمجابهة إيران، وتشكيل حكومة موالية لها هناك أيضاً بدلاً عن المملكة العربية السعودية. (علي، ٢٠٠٦).

ب- موقف إيران من الحرب الأمريكية على العراق:

تعد إيران إحدى الدول الرئيسية التي استفادت من حرب الخليج الثانية، كونها تخلصت من العراق أخطر أعدائها في المنطقة، وذلك من خلال انتصار أمريكا عليه ووضعه تحت نظام المراقبة الدولية لمدة طويلة. وبالتالي وجدت إيران ذلك فرصة لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج، من خلال التقارب في وجهات النظر بين الطرفين. ولكن ذلك التقارب لم يدم طويلاً بسبب تعزيز إيران من تواجدها في العراق، وبذلك أصبحت تهدد امن الخليج. (بيرومي، ٢٠٠٩).

١- الرفض المطلق لنوايا الغزو الأمريكي للعراق:

كان لهذا الموقف أولوية في السياسة الإيرانية من الكثير من المخاطر من ضمنها ربط مصير العراق بإيران من خلال الإصرار الأمريكي على فرض المصير الواحد ضمن دول محور الشر، وقد عبر عن هذا الموقف أكثر من مسؤول إيراني في مقدمتهم "الرئيس خاتمي" الذي أكد على ضرورة العمل على منع الحرب من حيث المبدأ، وإذا وقعت فلن تنحاز إيران إلى أي من طرفيها، لكن ستعمل على تجنب حدوثها بطريقتين:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى: التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن وحده بخصوص الحق في إعلان الحرب على العراق، وذلك بهدف حرمان الولايات المتحدة من حق التفرد بإعلان الحرب، ومن ثم ضبط التوجه الأمريكي المحتمل لشن الحرب.

الثانية: مطالبه العراق بالتجاوب الكامل مع كل مطالب المفتشين الدوليين، لحرمان الولايات المتحدة من أي ذريعة لشن هذه الحرب، وقد سميت هذه السياسة بـ"الحياد الايجابي". (علاي، ٢٠٠٩).

٢- التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي:

عملت إيران على تناغم مواقفها مع مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وكان هذا الحرص متبادلاً، وتجسد في زيارة الرئيس الإيراني للسعودية ولقائه الأمير "عبدالله" ولي العهد، ثم زيارة ملك البحرين طهران؛ حيث كان التأكيد المشترك على مسألتين: الأولى، رفض أي عمل عسكري منفرد ضد العراق، بما يعني انه لو صدر قرار من الأمم المتحدة يسمح بتوجيه هجوم عسكري ضد العراق فانه لن يلقى معارضة، والثانية، هي إعطاء أولوية للشعب العراقي، بما ينم عن وجود توافق حول موقف رافض للنظام العراقي، تجنب أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

حرصت إيران في تلك المرحلة على تخفيض الانتقادات للولايات المتحدة، حيث اخذ التيار الإصلاحي زمام المبادرة للدعوة إلى ضرورة التقارب معها، أو على الأقل إظهار حسن النوايا والتبرؤ من إيواء أو حماية ودعم الإرهاب. (أبو حجيلة، ٢٠١٤).

٣- مرحلة الحرب:

ومن خلال هذه المرحلة كان الموقف الإيراني حريصا على مهادنة الولايات المتحدة بالقدر الذي يحمي مصالح إيران وسمعتها وهيبتها ومكانتها، وخاصة على المستوى الإقليمي الخليجي، كما حرص الموقف الإيراني في تلك المرحلة على إرسال إشارات تكشف عن حرص التقارب بعد إن تأكدت طهران إن الحرب واقعة لا محالة، ومن هذه الإشارات:

أ- مشاركة إيران في المؤتمرات الإقليمية لدول الجوار العراقي، واستضافة احدها في طهران عام٢٠٠٣؛ حيث شاركت إيران في المؤتمر الإقليمي لدول جوار العراق الذي عقد في الرياض في شهر ابريل عام ٢٠٠٣، والذي لم يشر في بيانه الختامي إلى أي إدانة للاحتلال الأمريكي، وعدم دعوته لإجلاء القوات الأجنبية عن العراق، لكنه اكتفى بمناشدة قوات الاحتلال الأمريكي حفظ الأمن والاستقرار في العراق. (علاي، ٢٠٠٩).

ب- السماح لحركة المعارضة الشيعية العراقية التي تتخذ من طهران مقرا لها بالمشاركة في محادثات بين الولايات المتحدة والمعارضة والتي جرت في واشنطن.

ج- تلبية دعوة "عبدالله جول" وزير الخارجية التركي لعقد المؤتمر الإقليمي حول الأزمة العراقية في اسطنبول، وهو المؤتمر الذي خرج بتوجه محدد يركز على مطالبه العراق بالتجاوب مع المفتشين الدوليين دون ممارسة أي ضغط على الولايات المتحدة.

د- زيارة "كمال خرازي" وزير الخارجية الايراني للعاصمة البريطانية من اجل الحصول على ضمانات من الحكومة البريطانية بعدم تعرض إيران لأي هجوم عسكري عقب الحرب على العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تبين مما سبق إن الموقف الايراني في هذه المرحلة رغم إن أزمة الخليج الثانية أدت إلى إفساد المناخ الأمني في المنطقة لتزايد الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، واتهام إيران للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تسعى لزرع الشقاق في العلاقات العربية – الإيرانية، إلا إن أزمة الخليج الثالثة غيرت من حدة هذا الموقف الإيراني تجاه الوجود الأجنبي في المنطقة، واعتبارها أمر واقعيًا؛ حيث حولت إيران التكيف مع الاحتلال الأمريكي للعراق، رغم موقفها الرافض له، وذلك حرصاً منها وحفاظا على مصالحها. (علي، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : البعد السياسي والأمني في العلاقات الخليجية – الإيرانية

اكتسبت الاعتبارات السياسية والأمنية أهمية خاصة في العلاقات الخليجية – الإيرانية في السنوات الأخيرة باعتبارها من العوامل المؤثرة على حركة المعاملات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى بروز قضايا جديدة في الواقع المعاصر لا يمكن التعامل معها إلا من خلال آليات التعاون الدولي. حيث لعب البعد السياسي والبعد الأمني دور مهم ورئيسي في مسار العلاقات الخليجية – الإيرانية، تارة في تحسن العلاقات بين الطرفين، وتارة أخرى في تدهور العلاقات بينهم، وظهر ذلك من خلال دعوة السعودية لإقرار سياسات أمنية مشتركة تحقق الأمن والاستقرار لدول العالم كافة، وتستند إلى آليات وضوابط موضوعية، وقواعد محددة تطبق بشفافية على الجميع، تكتسب أهمية خاصة يمكن إن تتوافق مع متطلبات العصر. فإذا كانت العلاقات الخليجية – الإيرانية قد شهدت تحولات شديدة خلال العقدين الأخيرين من عمر القرن العشرين، إلا أنها عكست تبادلا ملحوظا في الرؤى والمواقف والتوجهات خاصة مع تولي الرئيس "محمد خاتمي" الحكم في مايو عام 1997، نتيجة لسياسته الانفتاحية الجديدة التي تقوم على الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في إطار الحرص على استقرار منطقة الخليج باعتبارها عاملاً أساسيا لتوفير الأرضية الآمنة والملائمة، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. كذلك، كان موقف مجلس التعاون في مجال التعاون الأمني، واضحًا من خلال القمم الخليجية التي شددت على أهمية تطور التعاون الأمني مع إيران، وأهمية التعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة، حيث أدخلت هذه القمم مبدأ النسبية في العلاقات الخليجية – الإيرانية، وتركت لكل دولة حرية إبرام ما تشاء من معاهدات تعاون ثنائي، إيمانا بوجود تفاوت في العلاقة بين كل دول المجلس وإيران بحكم طبيعة المصالح القائمة بينهما. وعلى الجانب الايراني، فالقيادة لم تحاول إن تخفي، وهي تمد الجسور مع دول المنطقة العربية، هدفها من هذا التقارب، فلقد أعلنت صراحة إن محاولتها تحسين علاقاتها مع دول المنطقة هي وسيلتها للدخول طرفا أساسيا في الترتيبات الأمنية الخليجية.

المبحث الأول : الأزمة السورية

شهد الوطن العربي في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ بدء الثورات العربية، أو ما يعرف "الربيع العربي"، حيث بدأت هذه الثورات في دولة تونس ثم امتدت إلى مصر ثم ليبيا واليمن، وهذه الثورات كانت سبب في الإطاحة برؤساء تلك الدول الذين امتد حكمهم لسنوات طويلة.

وفي بداية عام ٢٠١١ امتدت الثورات العربية حتى وصلت إلى دولة سوريا، حيث بدأت الثورة السورية بالاحتجاجات السلمية، المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وإلغاء قانون الطوارئ، ولكن كان موقف النظام السياسي في سوريا، انه قابل هذه الاحتجاجات بالقبضة الأمنية، وإغلاق الباب أمام إي حل سياسي. ومع تطور الإحداث على الأرض السورية، وتزايد العنف والقتل حيث انشق مجموعة من الجيش السوري وتم تشكيل الجيش الحر السوري المعارض.

أسهمت التدخلات الدولية والإقليمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية في صمود وبقاء النظام السياسي السوري، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال الدعم، سواء من خلال الوقوف في وجه أي قرارات تم تأخذها ضد النظام، أو من خلال تقديم الاستشارات الأمنية، أو من ناحية الدعم الاقتصادي والمالي من خلال القروض والمنح، أو من خلال تقديم الدعم العسكري سواء بالسلاح والعتاد أو قوات المشاة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الطرف الأخر كان الدعم السياسي للمعارضة من قبل بعض القوى الدولية والإقليمية، من خلال مساعدتهم في عقد المؤتمرات السياسية الداعمة لهم، أو تقديم الدعم المالي والعسكري من خلال تدريب المعارضة المسلحة أو تقديم السلاح لهم. حيث أسهم الدعم لكلا الطرفين سواء لصالح النظام السياسي أو المعارضة في زيادة العنف والقتل، وإطالة عمر الأزمة السورية، حيث طال تأثير هذه الأزمة الدول المجاورة لسوريا من خلال نزوح اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة، مما تسبب في الضغط على اقتصاد تلك الدول، بالإضافة للضغط الأمني عليها. (ميلير، ٢٠١٤).

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في ألازمة السورية:

أولا: الفاعلون الدوليون:

١-روسيا: ظهر الموقف الروسي من الأزمة السورية واضحاً من خلال الوقوف لجانب النظام السوري منذ بداية الأزمة والمتمثل باستخدام حق النقض الفيتو بالتعاون مع الصين ضد أي قرار يدين النظام السوري أو يطالب بتنحي الرئيس السوري أو فرض عقوبات بحقه. قامت روسيا بتقديم كافة أشكال الدعم وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للنظام السوري. وفي عام ٢٠١٥ قامت روسيا بالتدخل العسكري المباشر وعلى نطاق واسع في الأزمة السورية مما أسهم في تغيير موازين القوى على الأرض السورية لصالح النظام السياسي. كما إن روسيا قامت بقيادة الحل السياسي بالتعاون مع الأمم المتحدة(الشيخ، ٢٠١٥).

ولعبت روسيا دوراً مهم في الأزمة السورية من خلال تدخلها المباشر، الذي أسهم بصمود وبقاء النظام السياسي في سوريا، وتغير مسار الأزمة لصالحه. وبذلك سعت روسيا من خلال التدخل في الأزمة السورية من تحقيق الأهداف التالية:

استعادة دورها كقوى عظمى على مستوى العالم، وتحجيم الدور الأمريكي القائم على أحادي القطبية، وتغير موازين القوى التي تنفرد بها الولايات المتحدة.

البحث عن الوصل إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، وإيجاد لها موضع قدم بعد إن فقدت ذلك في ليبيا.

إنشاء قواعد عسكرية روسية في سوريا(اللاذقية، طرطوس) من اجل المحافظة على وجودها العسكري في الشرق الأوسط.

هدف الرئيس الروسي بوتين من هذا التدخل في الأزمة السورية، الحضور القوي في مسألة مكافحة الإرهاب على مستوى العالم.

(الخزاعلة، ٢٠١٧).

٢- الولايات المتحدة: أتسمم الموقف الأمريكي منذ بداية الأزمة السورية بعدم الوضوح، ولم يكن بتلك القوة التي تحزم الأمر على الواقع، حيث اخذ موقف الحياد بعيداً عن التدخل المباشر، وانتظار النتائج التي تسفر عنها هذه الإحداث من اجل الانحياز لطرف الكاسب والرابح دون تقديم أي تكلفة، وذلك لانشغال أمريكا بانتخابات الرئاسة فيها، ومحاولة الرئيس الأمريكي آنذاك أوباما تجنيب أمريكا الدخول في تلك الإحداث، وذلك لعدم وجود النية الفاعلة لتدخل أمريكا في ثورات الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تطور الإحداث في الأزمة السورية وارتفاع عدد الضحايا، عند ذلك أصبح الموقف الأمريكي محرجاً إمام الرأي العام، بان تقف موقف المتفرج من الإحداث الدائرة في سوريا، لذلك قرر الرئيس الأمريكي أوباما بالتحرك، حيث طلب من الرئيس السوري التنحي والتخلي عن السلطة في سوريا. وعندما استخدم السلاح الكيماوي في سوريا، تحدث الرئيس الأمريكي سالف الذكر عن توجيه ضربه عسكرية لسوريا، لكن الكونغرس الأمريكي لم يوافق الرئيس على ذلك. وكان كل ما صدر عن الرئيس الأمريكي مجرد كلام وتهديد لم يرافقه أي تحرك فعلي على ارض الواقع مما فقده قيمته. (الخطيب، ٢٠١٥).

وما إن وصل الرئيس ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، حتى اتخذ سياسة مغايرة عن الرئيس الأمريكي السابق، حيث أمر بتوجيه ضربه صاروخية إلى قاعدة عسكرية في سوريا(مطار الشعيرات). حيث كانت أولويته في الأزمة السورية مكافحة الإرهاب، والقضاء على الجماعات الإرهابية الموجود في سوريا خصوصاً تنظيم القاعدة "داعش"، وذلك للحد من النفوذ الايراني في سوريا التي تسعى إليه من خلال مكافحة هذا التنظيم، وسعت الإدارة الأمريكية للتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية لتحقيق غايتها في سوريا في مكافحة الإرهاب، ومن ثم المناداة بمناطق للاستقرار في سوريا (المناطق الآمنة).

٣- الصين: ظهر الاهتمام الصيني بسوريا عبر التاريخ بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث تعتبر سوريا ملتقى القارات، لذلك تكمن أهمية سوريا بالنسبة للصين من الناحية الاقتصادية. ومع التقاء المصالح الصينية والسورية، من خلال سعي الصين إلى زيادة نشاطها الاقتصادي في المنطقة، وبنفس الوقت، تسعى سوريا بدورها إن تكون حلقة وصل وربط البحار الخمسة(المتوسط، قزوين، الأحمر، الأسود، الخليج العربي)، لتشكل منطقة حرة لنقل الطاقة (النفط، الغاز)، وعلى اثر ذلك ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى٢.٤٧ مليار دولار عام ٢٠١٠.

ولعبت الصين دوراً مهم في الأزمة السورية بالتعاون مع روسيا، من خلال إصدار أي قرار أممي يدين النظام السوري، أو يفرض علية أي عقوبات دولية، وذلك من خلال حقها في استخدام النقض الفيتو في مجلس الأمن. وتقديم كافة أشكال الدعم للنظام السوري من اجل صموده وبقائه سواء من خلال التعاون مع روسيا أم إيران في هذا المجال. وسعت الصين من خلال موقفها هذا من الأزمة السورية إلى تحقيق أهدافها التالية:

١-المحافظة على النظام السوري الذي تعتبره الحليف الاستراتيجي الرئيسي في الشرق الأوسط لإيران التي ترتبط بها بعلاقات اقتصادية قوية.

٢- سعي الصين الدائم في إن يكون لها دور في الشرق الأوسط أسوة بالدول الكبرى الأخرى، بحيث تكون لاعب مهم ومؤثر في المنطقة، وما تمر به من أزمات وصراعات.

٣- تحقيق أهداف مشتركة من خلال تعاونها مع روسيا التي ترتبط معها في علاقات اقتصادية. (مركز الروابط، ٢٠١٦).

٤-إسرائيل: تميز الموقف الإسرائيلي في بداية الثورة السورية بالتأني وعدم التدخل والغموض، على خلاف موقفها الداعم والواضح لبعض الأنظمة العربية كالنظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، حيث كان موقفها من النظام السوري معقدًا، والتزمت الصمت في السنوات الأولى من الأزمة السورية. بالرغم من إن النظام السوري كان يقف عثرة في وجه مشروع التوسعة الاستيطانية، لكن المجتمع الدولي تعاون مع النظام برغم فضاعت الجرائم التي يرتكبها وتأخيره في حل المعضلة السورية، وذلك استجابة لمطالب الأمن الإسرائيلي والمصالح الإسرائيلية التي سعى النظام السوري إلى تحقيقها دون إن تقدم إسرائيل شيء من الناحية المادية أو العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت إسرائيل تسعى إلى عدم تواجد العسكري الايراني لان ذلك سوف يؤدي إلى تهديد خطير للمنطقة ويهدد التوازن الإقليمي ويؤثر على أمنها، وإنها لا تؤمن للأسد وإيران لأنهم يدعمون حزب الله، وبالتالي تسعى وتأكد على عدم وجود قوة في المنطقة غيرها. وكان الموقف الإسرائيلي يظهر بشكل واضح، من خلال ترك سوريا في قتال لا ينتهي إلا بعد التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا، وترك الجيش السوري ولأطراف الأخر تدمر البنية التحتية لسوريا، وتقسيم سوريا إلى كيانات طائفية وبالتالي تنهي خوفها من مجيء قوة إسلامية لسيطرة على الحكم في سوريا، لتصبح هي اكبر كيان في المنطقة، بحيث يتم استيعاب اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين ضمن الدول والكيانات الجديدة. وبالتالي غض النظر عن قضية اللجوء والعودة ومحاولة ضم الجولان. وقامت إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة حول عدم دعم المعارضة السورية بالأسلحة الحديثة خوفاً من وقوعها بيد الفصائل الإسلامية أو الإرهابية (تنظيم الدولة)، ومن ثم استخدامها في محاربه إسرائيل. حيث إسرائيل تعتمد على غيرها في تحقيق أهدافها في سوريا سواء الولايات المتحدة أم روسيا. (عسيلة، ٢٠١٧).

٥- الاتحاد الأوروبي: جاء الموقف الأوروبي متسق مع الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، لكنه كان أكثر قلقاً من الأزمة السورية لسببين:

نزوح اللاجئين السوريين وبإعداد كبير إلى أوروبا مما يسبب لهم قلق امني، بالإضافة لخوفهم من زعزعة استقرار دول الجوار، خاصة لبنان التي يرتبط معها بعلاقات طيبه.

ب - خوفهم من عودة مواطنيهم الذين ذهبوا إلى سوريا للقتال فيها، وما يحملوه من فكر إرهابي متطرف.

حيث اقتصر الدور الأوروبي في بداية الأزمة السورية على الدعم الإغاثي، والمساعدات الإنسانية، ودعم القرارات الدولية. وتطور الموقف الأوروبي مع تطور أحداث الأزمة السورية، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية المتمثل بحظر وشراء ونقل النفط من سوريا إلى أوروبا، وتجميد أرصدة كبار المسؤولين السوريين، واحتضان بعض مؤتمرات أصدقاء سوريا التي تدعو لدعم المعارضة السورية. وبرز بعض مواقف الدول الأوروبية بشكل فردي، حيث جاء الموقف الفرنسي من خلال ما يتضمن من الدعوة إلى وقف العنف في سوريا، ودعم القرارات الأممية بخصوص سوريا، تقديم المساعدات الإنسانية. بينما جاء الموقف الألماني من خلال التأييد والامتثال لقرارات الأمم المتحدة، ثم السعي للحل السياسي للأزمة السورية، تخوفاً من زيادة اللجوء السوري، بالإضافة لتقديم المساعدات الإنسانية. أما بريطانيا فظهر دورها جلياً، من خلال الاعتراف بالمعارضة السورية رسمياً الممثل الشرعي للبلاد، والدعوة إلى وقف العنف والقتال، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، والدعوة إلى فرض العقوبات بحق النظام السياسي السوري. (قيسون، ٢٠١٦).

ثانيا: الفاعلون الإقليميون:

١- تركيا: حاولت تركيا في بداية الأزمة السورية إقناع الرئيس السوري التجاوب مع بعض الإصلاحات التي يطالب بها المحتجين، وعندما أغلق النظام السوري الباب إمام إي حل سياسي للازمة، قامت تركيا بتقديم كافة إشكال الدعم للمعارضة السورية سواء السياسية أو العسكرية، من خلال احتضان بعض مؤتمرات أصدقاء سوريا المتعلقة بدعم المعارضة، وتدريب فصائل المعارضة. ثم تحالفت تركيا مع بعض دول المنطقة مثل السعودية وقطر لمساعدة المعارض السورية في سعيها لإسقاط النظام السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنها قامت باتخاذ بعض الإجراءات العسكرية من خلال التدخل في الأزمة السورية من اجل محاربه الأكراد وحماية حدودها من التمدد داخل أراضيها، وكانت تسعى تركيا من وراء ذلك حماية آمنها الوطني، وذلك بحكم الجوار مع سوريا بحدود تصل إلى حوالي ٩٠٠ ك (باكير، ٢٠١١).

وعندما حاولت تركيا التدخل في سوريا اصطدمت بالتواجد الروسي في سوريا، حيث حدثت بين الطرفين خلافات، خاصة بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل القوات التركية، و قامت روسيا على اثر ذلك بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا، عند ذلك وجدت تركيا بأنه لابد من الاستدارة إلى روسيا، حيث قامت بالاعتذار عن إسقاط الطائرة الروسية، ومما زاد في التقارب والتفاهم التركي- الروسي وقوف روسيا لجانب تركيا إثناء الانقلاب العسكري فيها. كذلك حدث تفاهم بين تركيا وروسيا حول عملية درع الفرات التي قامت تركيا به في سوريا، بالإضافة لتخلي تركيا عن مطالبتها بتنحي الرئيس السوري. ومن خلال هذا التطور في العلاقات بين الطرفين، أصبح هنالك تنسيق على أعلى بين تركيا وروسيا حول العملية السياسية في سوريا، من خلال الحضور الفاعل في المؤتمرات التي تديرها روسيا، من اجل الحل السياسي في سوريا، ولعبت تركيا دور الضامن بالتعاون مع روسيا وإيران لوقف التصعيد في سوريا، وإيجاد المناطق الآمنة فيها. (باكير، ٢٠١٦).

٢- إيران: اهتمت إيران بالأزمة السورية اهتمامًا كبيرًا مما جعلها تلعب دور مميز عن الدول الأخرى، وكان اهتمامها ينطلق من أمرين:

أولا: الطبيعة الإستراتيجية الإيرانية المتمثلة في التمدد الخارجي من خلال الفاعلون من غير الدول، وذلك لن يأت إلا من خلال سوريا.

ثانيا: طبيعية العلاقات التعاونية والتشاركية بين الطرفين أدى ذلك إلى انخراط إيران واهتمامها بالقضية السورية بشكل خاص.

لذلك نجد إن الدور الإيراني في الأزمة السورية يتلخص فيما يلي:

-دعم النظام السوري وسياسته داخل سوريا بشكل مباشر من خلال تقديم كافة أشكال المساعدات سواء الاقتصادية، من خلال إرسال القروض والتمويل الذي يحتاجه النظام، أو المساعدات العسكرية والمتمثلة بإرسال الأسلحة والمعدات والخبراء العسكريين والأمنيين وتدريب العسكريين لخدمة النظام وذلك من خلال تقسيمهم إلى قسمين، قسم يتدرب في إيران والقسم الأخر يتدرب في سوريا من اجل استغلال عامل الوقت ومما يعزز قوة النظام والقدرة على مواجهة ثورة السورين والتغلب عليهم.

-تمكنت إيران من خلال الاستفادة من وجود بعض الفاعلين من غير الدول مثل حزب الله اللبناني، وبعض المليشيات الشيعية التي شكلتها إيران من دول مختلفة مثل الباكستان وأفغانستان للقتال لجانب النظام السوري. (سارة، ٢٠١٤).

سعت إيران لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تدخلها في الأزمة السورية على النحو التالي:

تهدف إيران من دعمها للنظام السوري في هذه الأزمة، على اعتبار أنها حرب بالوكالة ضد أمريكا، على أساس أنها ترى إيران من نفسها بأنها تقود محور دول المقاومة والممانعة في الشرق الأوسط، على أساس أنها تقف عقبة في وجه توسع النفوذ الأمريكي – الإسرائيلي في المنطقة، لذلك تعتبر سوريا القناة التي توصلها إلى الفصائل المتعاونة معها في فلسطين ولبنان، وتمكنها من تحقيق أهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدت إيران فرصتها من التدخل في الأزمة من تمكنها - بالتعاون مع الأطراف الأخرى - من القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، التي شعرت إن وجود هذا التنظيم يهدد وجودها في العراق وسوريا، كونه يقوم على المذهب السني الذي يقف من المذهب الشيعي موقف العداء.

اعتبرت إيران إن دفاعها عن النظام السوري، يحمل بعداً طائفي، بالإضافة إلى البعد المصلحي، وان خسارة النظام السوري يعني خسارتها في التمكن من الدفاع عن البعد الطائفي (الشيعي).

إلا إن الدور الإيراني الواسع بالقضية السورية أصطدم بتحديات كبيرة من خلال تكاليفه العالية على طهران، انعكست على الداخل والخارج الإيراني، حيث لجأت لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية في معالجة تلك التداعيات الدخيلة على إيران، أما على المستوى الخارجي تعقد الأمر كثيراً من خلال إظهار محاولة التوازن بين ملف إيران النووي والأزمة السورية أمام المجتمع الدولي، بالإضافة لموقف بعض الدول المعارض للتدخل الإيراني في الأزمة السورية. (سارة، ٢٠١٤).

٣- مجلس التعاون الخليجي: كان موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمة السورية في بداية الأحداث يتماشى مع قرارات الجامعة العربية في محاولة لتغليب الحل السياسي على الأزمة، ولكن مع تطور الإحداث على الأرض السورية، أتسم موقف بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالتفاوت في التعامل مع هذه الأزمة، حيث أصبح موقف بعض دول مجلس التعاون واضح بشكل كبير، مثل السعودية وقطر من خلال تقديم كافة إشكال الدعم للمعارضة، المتمثلة في عقد أو المشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمعارضة السورية أو من خلال التعاون والتحالف مع بعض دول المنطقة، وذلك تخوفاً من حدوث فوضى في المنطقة تؤدي بتالي إلى عدم استقراها، والتي من الممكن إن تمتد إلى دول مجلس التعاون الخليجي بمساعدة بعض دول المنطقة مما تحمله من أجندة طائفية ومذهبية، وجاء موقف كل من الإمارات العربية والكويت والبحرين يتناغم وينسجم مع الموقف العام لدول مجلس التعاون الداعم للمعارضة السورية، بينما جاء الموقف العماني محايداً بحكم علاقاته مع بعض الدول الداعمة لنظام السوري. (بشارة، ٢٠١٣).

ويتبين إن الموقفين السعودي والقطري كان لهما اثر كبير في لعب دوراً محورياً في إدارة الأزمة السورية وعلى النحو التالي:

الموقف السعودي: كان الموقف السعودي في بداية الأزمة السورية يتفق مع بعض الدول العربية حول عدم تغير الأنظمة العربية الحاكمة من خلال الثورات، وخصوصاً في ما يتعلق بسوريا، ولكن مع تطور الأزمة السورية وخشيتها إن تنتقل تلك الأزمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة بعد الاحتجاجات في البحرين التي تؤيدها إيران، لذلك سعت السعودية من خلال دعم المعارضة السورية سواء سياسياً أو عسكرياً ومن ثم تأييد القرارات الدولية التي تدعو إلى إيجاد حكومة انتقالية في سوريا، من اجل الوقوف في وجه المد الشيعي الإيراني، والتي كانت تخشى إن يشكل هذا المد الشيعي درع يمتد من إيران إلى سوريا، وبالتالي أرادت من موقفها هذا تقويض قدرة إيران على التأثير في مساعدة حلفائها في المنطقة سواء في لبنان من خلال حزب الله، أو في فلسطين والحركات الفلسطينية التي لها علاقة بإيران، أو من خلال اليمن والحوثيين الذين تدعمهم إيران، وبتالي تعزز السعودية بهذا الدور الذي تلعبه من خلال الأزمة السورية من شأنها كقوة إقليمية في المنطقة. (قيسون، ٢٠١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقف القطري: بدأ الموقف القطري من الأزمة السورية في محاولة تطويق الأزمة السورية والتوصل لحل سياسي من خلال ترئسه وفد الجامعة العربية، الذي سعى من خلال لقاء الرئيس السوري لحل الأزمة السورية سياسياً، ولكن مع تطور الأزمة وانغلاق الباب أمام أي حل سياسي، تغير الموقف القطري وأصبحت تلعب دور محوري في دعم المبادرات العربية والدولية، ومن ثم سحبت قطر بعثتها الدبلوماسية من سوريا، واستضافة القمة العربية التي حضرها الوفد المعارض السوري بعد الاعتراف به كممثل شرعي للدولة السورية في القمة العربية، وتقدم كافة إشكال الدعم للمعارضة السورية وعلى مختلف المستويات، وتسعى قطر من خلال موقفها هذا لإيجاد مكانة لها على مستوى دول الخليج والمنطقة مستغل بذلك ما تتوفر لديها من إمكانيات اقتصادية كبيرة. (بشارة، ٢٠١٣).

٤- دول الجوار:

أ - الأردن: حاولت الحكومة الأردنية من بداية الأزمة السورية أن تقف موقف الحياد وان تتعامل معها بحذر شديد، وان تعزل نفسها عن الأحداث التي تجري في سوريا، وذلك بحكم علاقات الجوار مع سوريا من خلال الارتباط في علاقات اقتصادية وتجارية وأمنية وإستراتجية، ونأت الأردن بنفسها عن تقديم أي دعم معنوي أو مادي للنظام الحاكم في سورية أو المعارضة.

مع تطور الإحداث في سوريا أبداء الأردن قلقه من تصاعدها، مع التأكيد إن الأردن لا يتدخل في الشؤون السورية الداخلية وبنفس الوقت تقف مع الحل السياسي، كما انه يعتبر أن أمن سوريا ووحدتها واستقرارها خط احمر. أيد الأردن بعض القرارات الدولية وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان بالإضافة لجميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية المتعلقة بالأزمة السورية، مع التحفظ على القرارات الاقتصادية وعدم التزامه بها، ولم يقم بطرد السفير السوري في الأردن بخلاف بعض الدول العربية. مع تطور الأحداث في سوريا والتصعيد المسلح حذر الأردن من ظهور الفصائل الإرهابية والمتطرفة، وإبقاء الأردن حدوده مفتوحة إمام النزوح السوري وفتح المخيمات من اجل إيواء اللاجئين السوريين، وراعى الأردن من خلال موقفه من الأزمة السورية علاقاته العربية والدولية. وعلى الجانب الشعبي كان هنالك تعاطف مع الشعب السوري وما تعرض له من خلال احتضان بعض العائلات السورية والقيام ببعض الوقفات المعبرة عن عدم الرضا لما يحدث للشعب السوري. (ساتيك، ٢٠١٣).

ب-العراق: إن الموقف العراقي يعتبر من أكثر المواقف حساسية وذلك لعدة عوامل واعتبارات: أولها: التركيبة المعقدة لسكان العراق تجعل منه بأن يكون أكثر دول الجوار حذراً، لأنه أكثرها عرضة للتداعيات الأزمة السورية. وثانيها: إن العراق يقع في منطقة الوسط بين القوى المتصارعة على سوريا. وثالثها: يرتبط الرئيس العراق نور المالكي مع الرئيس السوري بعلاقات جيدة من قبل الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت سوريا.

وكان الموقف العراقي يميل إلى الانسجام مع الموقف الإيراني الداعم للنظام السوري، وذلك من خلال موقفه الرافض لأي تدخل خارجي في الأزمة السورية، بالإضافة لموقفه المعارض حول تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية، وكان ما يبرر الموقف العراقي حول دعم النظام السوري تخوفه من انهيار النظام السوري، وبالتالي قيام نظام سني يحكم في سوريا سيكون سبب في اختلال توازن نظام القوى الداخلي لصالح السنة المعادية لنور المالكي، وفي نفس الوقت يكون هذا الاختلال لصالح تركيا التي لا ترتبط مع العراق في تلك الفترة بعلاقات جيدة، بالإضافة لذلك تكون الفرصة مهيأة لعودة التيارات الجهادية والتنظيمات المسلحة إلى العراق قادمة من سوريا، لذلك عملت العراق على تشديد الحماية على الحدود العراقية السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المشهد السياسي السوري المعقد يفرض مزيداً من التحديات أمام العراق بسبب تحالفاته الإقليمية والدولية من جهة أو من خلال حدوث صراع داخلي حول السلطة في العراق من جهة أخرى. (ناجي، ٢٠١٢).

ورأى بعض المراقبون أن الحكومة العراقية، بدأت من خلال رئيسها حيدر العبادي، بالتحرّك نحو الاتجاه إلى المحور العربي، مقابل الابتعاد عن المحور الإيراني، وهذا الأمر سوف يساعدها في بناء الدولة على أسس وطنية تعيد لها استقلاليتها، وتجعل منها دولة ذات تأثير وبعد إيجابي في المنطقة، خصوصاً إذا ما حصلت على كامل الدعم العربي. (سيف الدين، ٢٠١٧).

ج-لبنان: حيث تسعى الحكومة اللبنانية إلى النأي بالنفس، وإتباع سياسة الحياد وخاصة في ما يتعلق بالأزمة السورية رغم التداخل الأمني بين الطرفين، مما أدى إلى انقسام بين فرقاء السياسة في لبنان حيال الدعوة إلى النأي بالنفس اتجاه الأزمة السوري إلى فرقين، فريق ذهب إلى إدامة العلاقات مع سوريا مع المحافظة على عدم الاصطفاف لجانب إي من طرفي الصراع في سوريا، وفريق ذهب إلى اتخاذ موقف تجاه الأزمة السورية، رغم وجود تيار داخل هذا الفريق يميل إلى سياسة النأي بالنفس. واجتمع الفرقاء على سياسة مشتركة تم إقرارها جلسة للحوار الوطني اللبناني في ١١ يونيو ٢٠١٢، وذلك لمنع استمرار تدخل القوى اللبنانية في الأزمة السورية، وضبط الحدود اللبنانية السورية، بالإضافة لتهدئة الأمنية والسياسية مع حرية التعبير الشعبي. ولكن من الصعب جداً تمكن لبنان من السيطرة على حدودها، بحكم العلاقات المتداخلة بين لبنان وسوريا من زمن قديم سواء على مستوى العلاقات الحدودية والاقتصادية والأمنية والإستراتيجية، ووجود حزب الله الذي يرتبط بعلاقات قوية مع النظام السوري حيث يقف لجانبه في القتال الدائر في سوريا، والموقف الشعبي اللبناني يختلف باختلاف الطوائف الموجود فمنها مؤيد لنظام ضد الثوار ومنها يؤيد الثوار ضد النظام. (ساتيك، ٢٠١٣).

ثالثاً: الفاعلون من غير الدول:

داعش: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بداية ظهور تنظيم الدولة في العراق، وهو عبارة عن تنظيم مسلح إرهابي يتبنى الفكر السلفي الجهادي، ويهدف إلى محاولة إعادة الخلافة الإسلامي. ومع بداية الثورة السورية انتقل هذا التنظيم إلى سوريا، حيث تم إعادة تسمية التنظيم تحت مسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، من اجل القتال لجانب الثوار السوريين ضد النظام السوري حيث وجد في سوريا تربة خصبة وبيئة مناسبة لنشر فكره وسياسته التوسعية وتمكن من السيطرة على المناطق القريبة من العراق (الحسكة والرقة) وكبد النظام خسائر كبيرة. وكانت بداية في مدينة الرقة حيث انضم إليه بعض الفصائل المسلحة وانتقل تنظيم داعش بعد إن حاول السيطرة على اغلب مدينة الرقة حاول التمدد والتوسع إلى مناطق أخرى في سوريا مثل مدينة حلب وإدلب حتى وصل إلى دير الزور وقام بالعديد من المعارك في ريف الحسكة والرقة أيضا أصبح قتاله مع بعض الفصائل لوجود خلافات بينهم على إحداث وتطور الأزمة السورية، وكان هذا الحضور المكثف للتنظيم داخل سوريا إعطاء فرصة ومبرر وذريعة للنظام السوري في الترويج بان أسباب هذه الثورة يعود لوجود تنظيمات إرهابية تصنع الثورة في البلاد، ومع التدخل الروسي المسلح ضعف تنظيم الدولة داخل سوريا لأنه أصبح التوجه العام للفاعلين في الأزمة السورية القضاء على الإرهاب من خلال التعاون بينهما وتوجيه ضربات مسلحة لمعاقل التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها. وبالذات بعد تدهور وضعه في العراق، نتيجة حملة الدولة العراقية للقضاء عليه. (ابو غالية، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب الله: كان دور حزب الله في الأزمة السورية عندما شعرت إيران بان النظام السوري – نتيجة لتكبده العديد من الخسائر الكبرى من قبل الثوار السوريين – بأنه أيل إلى السقوط، ونتيجة لتخوف إيران بان ذلك سوف يؤدي إلى خسارة موضع قدمها الأهم في بلاد الشام من خلال فقدان أهم قناة لي التواصل مع حزب الله وبالتالي يصبح دورها ضعيف في منطقة بلاد الشام لعدم تمكنها من عدم وصول أي مساعدات لحزب الله لان منفذها الوحيد سورية لحزب الله في المنطقة.

عند ذلك قامت إيران بطلب من حزب الله التدخل في الأزمة السورية لجانب النظام حتى تمكن هذا النظام بمساعدة حزب الله من استعادة الكثير من المناطق التي فقدها من خلال تدريب القوات شبه العسكرية في جميع إنحاء سوريا من اجل القيام ببعض العمليات لصالح النظام السوري بالإضافة لدعم النظام السوري بالمستشارين والمدربين، سعى هذا الحزب بتوجيه من إيران بدعم النظام السوري لتحقيق أهداف معينة والمحافظة على سوريا كمحور مقاومة في المنطقة وتسهيل وصول المساعدات الإيرانية لسوريا ويلعب الحزب دوراً رئيسي وإيجاد أرضية من المليشيات الشيعية وتقويتها في سوريا لتمكنها من عدم سيطرة السنة في حال رحيل النظام السوري. (العمري، ٢٠١٤).

الحرس الثوري: تعود بدايات تدخل الحرس الثوري الايراني في الأزمة السورية من خلال قوة القدس التي تعتبر الذراع الخارجي للحرس الثوري برغم من إن اغلب قوة الحرس الثوري كانت تشارك في إرسال بعض القوة البرية المشاركة في الحرب في سوريا، بالإضافة إلى قيام الحرس الثوري الايراني بإرسال مجموعات كبيرة من المقاتلين الأجانب للقتال في سوريا حيث تجاوز عددهم ما يعادل ضعف الجيش السوري الحالي.

وتحاول إيران من خلال تواجد الحرس الثوري في سوريا من خلال إيجاد أي حل سلمي في سوريا إن يكون له دور فعال في أعمار سوريا وتحقيق بعض المصالح الاقتصادية الإيرانية في سوريا والتواجد الايراني التوسعي في المنطقة والمحافظة على تأمين قنوات الاتصال مع حزب الله. (الجمعية الأوروبية لحرية العراق، ٢٠١٧).

المطلب الثاني: المبادرات العربية والدولية لحل الأزمة السورية.:

المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية: قامت مجموعة من المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية سواء تحت مظله الجامعة العربية من جهة أو تحت مظله الأمم المتحدة من جهة ثانية ووضعت العديد من المبادرات والحلول التي تسهم في تقريب وجهتي النظر بين النظام والمعارضة.

أولاً: المبادرات العربية:

قام وفد وزراء خارجية الدول العربية المكون من أمين عام جامعه الدول العربية ٢٦ تشرن الأول ٢٠١١ بزيارة لسوريا، من اجل لقاء الرئيس السوري للتباحث حول حل الأزمة السورية في الإطار العربي. ودعوته للقيام ببعض الإصلاحات والتحول إلى الديمقراطية.

جاءت المبادرة العربية الأولى للتباحث حول حل الأزمة السورية في الإطار العربي على مستوى وزراء الخارجية العرب في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وذلك لاحتواء الأزمة السورية بعد دخول الجيش إلى المدن وتصاعد الاحتجاجات الشعبية وتزايد مستوى القمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث حملت المبادرات تصوراً وسطياً لحل الأزمة، في حال استجابة النظام لبعض المطالب الشعبية والتي تتمثل:

١- وقف العنف ضد المدنيين.

٢-سحب القوات الأمنية والعسكرية من المدن.

٣- الإفراج عن جميع المعتقلين على اثر الاحتجاجات الشعبية.

٤- تجنب دخول البلاد في فتن طائفية، ومحاولة تجنب التدخل الأجنبي لما يترتب عليه من تحجيم للدور العربي تجاه الأزمة السورية. وان اندلاع أي حرب أهلية في سوريا يهدد الأمن العربي وان لا تترك الدول العربية الملف السوري للتدافع الإيراني – التركي، وإبقاء الأسد في موقعه حتى عام ٢٠١٤، والبدء بمرحلة الإصلاح السياسي التي تتضمن إجراء تعديلات دستورية، وإجراء حوار بين النظام والمعارضة، للاتفاق على المرحلة الانتقالية على أساس التعددية السياسية. (بشارة، ٢٠١٣).

لكن المبادرة العربية الأولى فشلت في تحقيق أهدافها وذلك لرفض المعارضة إن يكون للأسد إي دور في المرحلة الانتقالية، وبسبب عدم استجابة النظام لمطالب الجامعة العربية بفتح أي حوار مع المعارضة في الخارج باعتبارها شريكا في المؤامرة هذه، وبعد مقابلة الأمين العام لجامعة الدول العربية، رفض استضافة أي مراقبين عرب لضمان وقف العنف، ونظراً لتزايد انتهاكات النظام اتجاه الشعب والمعارضة وتزايد أعداد المنشقين من الجيش. (علام، ٢٠١٢).

وفي ظل تطور الإحداث وتزايد الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية سوء، قرر مجلس الجامعة العربية فرض قائمة من العقوبات على سوريا، شملت ما يلي:

-تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وتعليق مشاركة جميع وفودها في المجالس والهيئات التابعة للجامعة.

-منح كرسي للمعارضة كخطوة للضغط على النظام لتنفيذ ما تم طرحه في خطة اللجنة الوزارية العربية.

-دعت الجامعة لسحب سفرائها من دمشق وتوفير الحماية للمدنيين في حال عدم الوقوف عن استخدام العنف من قبل النظام. (بشارة، ٢٠١٣).

وبناءاً على التزام الجامعة العربية بتوفير حماية للمدنيين، قرر مجلس الوزراء فيها، العمل على دعوة الحكومة السورية، وأطياف المعارضة إلى عقد مؤتمر وطني للحوار الشامل بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية، وقد أعطت الجامعة العربية النظام السوري مهلة لتوقيعه على البروتوكول لا تتجاوز ثلاثة أيام، إلا إن النظام رفض التوقيع على البروتوكول مطالب بإجراء بعض التعديلات عليه، لكن الجامعة نظرت إليه انه يمس جوهر البروتوكول، ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى فرض عقوبات اقتصادية على سوريا، تمثلت في وقف رحلات الطيران إلى سوريا ومنع سفر المسؤولين السوريين إلى السفر إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري ووقف المبادلات التجارية التي تؤثر على حياة الشعب السوري ووافقت عليه ١٨ دولة واعترضت عليه لبنان واليمن وتحفظت العراق عليه. (الصاوي، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد رفض النظام التوقيع على البروتوكول، تشكلت أغلبية داخل اللجنة الوزارية والتي رأت ضرورة رفع الأمر إلى مجلس الأمن من اجل تبني وجهة النظر العربية وعدم قدرة جامعة الدول العربية في تسوية الوضع في سوريا، الأمر الذي استدعى تحرك الدبلوماسية الروسية والعراقية والإيرانية لإقناع النظام بعدم تدويل الأزمة واستجابة النظام والتوقيع عليه، وقامت الجامعة بتشكيل بعثة مراقبيه برئاسة الجنرال السوداني محمد الدابه للمساهمة في وقف العنف وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، وبعث إلى سوريا عدد من المراقبين وصل عددهم ما بين (١٥٠-٢٠٠ مراقب) لمعالجة أزمة تتداخل فيها المسارات الأمنية مع الجهود الدبلوماسية والسياسية. (أبو طالب، ٢٠١٢).

لكن ما لبثت إن علقت اللجنة عملها وانسحبت بعد نحو شهر من عملها، نتيجة عدم استجابة وتعاون النظام مع اللجنة، واستمرار العنف واستخدام العديد من المجازر تجاه المدنيين والمعارضة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، فأغلق بذلك الطريق أمام أي تسوية والتفاوض الذي دعت له الجامعة العربية. (أبو طالب، ٢٠١٢).

ونلخص من ذلك إن الجامعة العربية تبنت حل سياسي سلمي، بشأن حل الأزمة السورية يشارك في النظام والمعارضة يهدف، إلى تحقيق تحول سياسي وتحقيق الانتقال الديمقراطي للسلطة تدريجياً، ولكن تصلب الطرفين أعاق تنفيذ المبادرة العربية الأولى (بشارة، ٢٠١٣).

وطرحت المبادرة العربية الثانية بتاريخ ٢٢ يناير٢٠١٢، نتيجة تدهور الأوضاع السياسية في سوريا وعدم تجاوب النظام السوري مع المبادرة العربية الأولى، والتي جاءت تؤكد على ما جاء في المبادرة الأولى، وتضمنت المبادرة العربية الثانية البنود التالية:

تأليف حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه، تشارك فيها المعارضة مع السلطة.

تنحي الرئيس وإعطاء صلاحيته لنائبه.

٣-الدعوة إلى تدويل الأزمة السورية من خلال مجلس الأمن.:

يتبين إن تشبث النظام السوري بمواقفه وعدم وجود أفق لحل سلمي للازمة، ونتيجة لتدهور وضع الإنساني، وضغوط الرأي العام العربي، وتعقد النظام الإقليمي الذي اختلط فيه الصراع السياسي بالصراع المذهبي والديني، ووقوف التوازن الدولي والإقليمي، حائلاً دون تهيئة المناخ السياسي لحل الأزمة.

وبعد إن استنفذت الجامعة جهودها في حل الأزمة وعجزت عن وضع حد للازمة التي تعيشها سوريا، أحيلت المبادرة بموافقة أغلبية الدول العربية إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية على تفويض الأسد صلاحياته لنائبه الأول، وبدأ الاستقطاب الشديد وانقسام المجلس إلى معسكرين، حيث استخدمت روسيا والصين الفيتو المزدوج لتعزيز سلطة النظام، الأمر الذي ساعد على إفشال المبادرة العربية الثانية في تحقيق أهدافها، لان الجامعة تفتقر إلى القوة الإلزامية في فرض قراراتها، ورفض النظام للمبادرة باعتبارها تدخل في الشأن الداخلي السوري وانتهاكاً لسيادتها الوطنية. (أبو طالب، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المبادرات الدولية:

١- كوفي أنان:

خطة سلام كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية لسوريا بدأت في شباط ٢٠١٢ وتعد من أكثر المحاولات الدولية الجدية لتسوية الأزمة السورية ٢٠١١ -٢٠١٢ الخطة تفرض وقفا لإطلاق النار من جميع الإطراف بداية ١٠ نيسان ٢٠١٢.

تتألف خطة كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من النقاط التالية:

تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، ووضع حلول سياسية داخلية تأخذ عين الاعتبار تطلعات الشعب السوري.

الالتزام بوقف إطلاق النار، ووقف جميع أطراف الصراع لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله، تحت مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين.

تقوم السلطات السورية بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية.

تؤمن السلطات السورية حرية وحركة الصحافة في كافة أنحاء البلاد.

تحترم السلطات السورية حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية.

لم تكن خطة كوفي أنان ابتكاراً عندما سميت باسمه، إنما استنساخ انتقائي من بنود المبادرة العربية الأولى ولكن تبين إن لكل دولة مصلحة تفسرها حسب أهدافها لهذه الخطة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة إن القصة تعني تنحي الأسد؛ في حين أعلنت روسيا إن الخطة لا تنص على ذلك، ولكن مع بقاء الأسد. وبالتالي لم تكن اتفاقاً بقدر ما كانت تواطؤ بين الدول بحيث لا تستطيع إن تتخذ خطوات جدية وإنما تتظاهر بأنها تفعل شيئا لوقف المأساة في سوريا.

وبدأت مهمة المبعوث الاممي كوفي أنان مجرد وسيلة لكسب الوقت، لم تفتح مبادرة كوفي أنان مراحل لحل الأزمة بقدر ما كانت تأجيل لحسم الصراع.

٢-جنيف١: عقد بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢ مؤتمر جنيف١ تحت رعاية الأمم المتحدة من قبل مجموعة العمل من اجل سوريا وبدعوة من الممثل الاممي لسوريا كوفي أنان حيث كان البيان الختامي ينص على أن يترتب على طرفي الصراع في سوريا الالتزام لتنفيذ خطة النقاط الست التي ناد بها كوفي أنان والمتمثلة في:

تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، ووضع حلول سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب السوري.

يجب على جميع أطراف النزاع تأمين منافذ إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من الصدامات المسلحة، والامتثال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يوميا.

تقوم السلطات السورية بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية.

تحترم السلطات السورية حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية. (بشارة، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعملية الانتقالية تركز على ما يلي:

إقامة هيئة حكم انتقالية يمكن من خلالها تهيئة وتوفير بيئة مناسبة ومحايدة يتم من خلالها العملية الانتقالية .

إن يكون الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد.

إقامة النظام الدستوري الجديد الذي يتم من خلاله إجراء انتخابات بحيث تكون حرة ونزيها.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤).

٣-الأخضر الإبراهيمي: جاء تعيين الأخضر الإبراهيمي لاستكمال مهمة المبعوث الأممي كوفي أنان التي فشلت في إيجاد حل للأزمة السورية، حيث سعى الأخضر الإبراهيمي إلى التوصل إلى تسوية يتم من خلالها احتواء الأزمة في سوريا، وبدأ بوضع إستراتيجية لحل الأزمة وقد تضمن تشكيل حكومة انتقالية من وزراء مقبولين لدى الطرفين، على أن يبقى الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام ٢٠١٤، ولكن رفض الأسد الخطة لأنه لا يريد التنازل أو التنحي عن السلطة.

وكذلك فشل في إيجاد إي صيغه توافقية بين جميع أطراف الصراع السوري من خلال التعاون مع (أمريكيا وروسيا) نتيجة تمسك كل طرف من أطراف الصراع بموقفه، حيث إن النظام لا يدعو إلى مرحلة انتقالية بينما المعارضة تركز على ذلك. (غالي، ٢٠١٣).

٤-أستانة: عقد مؤتمر أستانة في ٢٣/كانون الثاني/٢٠١٧ في العاصمة الكازاخستانية حيث كان الهدف منه هو تثبيت عملية وقف إطلاق النار التي جاءت بعد إعقاب معركة حلب وفتح هذا المؤتمر المجال أمام أي فصيل سوري مسلح الانضمام إلى الهدنة باستثناء الفصائل المدرجة على قوائم الإرهاب بناءاً على تصنيف الأمم المتحدة مثل جبهة النصرة وداعش حيث كانت تركيا وروسيا هم الدول الضامنة وجاء الموقف الايراني يعارض كل من الموقفين التركي والروسي حيث عارضت المشاركة في هذا المؤتمر وذلك لخوفها من اتفاق سري بين تركيا وروسيا لتحيدها في الأزمة السورية. (الجزيرة نت، ٢٠١٧).

يرى الباحث إن جميع المبادرات الدولية سواء التي قام بها المبعوث الأممي كوفي أنان أو المبعوث الأممي الأخر الأخضر الإبراهيمي أو المؤتمرات التي عقدت لهذه الغاية، ابتدءاً من جنيف١ مروراً بجميع جولاته، ومن ثم مؤتمر الأستانة بجميع جولاته الثمانية، والتي كانت جميعها تدعو إلى وقف العنف وحكومة انتقالية، حماية حقوق الإنسان، وإيصال المساعدات الإنسانية. حيث إن جميع هذه المحاولات لم تحقق شيء على ارض الواقع وجميعها بآت بالفشل ولم يحالفها النجاح، لغاية عام ٢٠١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أثر البعد السياسي والأمني في العلاقات الخليجية – الإيرانية على الأزمة السورية

تمتع إيران بمكانة إقليمية بارزة بالنسبة لمحيطها العربي، من خلال مشاركتها الجغرافيا بما فيها الحدود، بالإضافة إلى ملفها النووي الذي بدأت بوادر ظهوره، بعد ظهور الثورة الإسلامية في الإيرانية. وأوجدت بعض القضايا تنافساً سياسياً وأمنياً بين دول الخليج وإيران، والمتمثل في سعي إيران الدائم في التأثير على منطقة الشرق الأوسط من خلال نشر إيديولوجيتها، ولعب دور رئيساً في الشرق الأوسط، مما يجعلها تعيش حالة من التنافس مع دول المنطقة خاصة دول الخليج العربي في السعي لقيادة الإقليم، مما خلق حالة من التوتر في العلاقات بين الطرفين، مما انعكس ذلك سلبياً على الأزمة السورية وتفاقمها. (مركز روابط، ٢٠١٨).

المطلب الأول: اثر البعد السياسي على الأزمة السورية:

إن البعد السياسي في العلاقات الخليجية- الإيرانية كان له كبير الأثر على الأزمة السورية، حيث إن الاختلاف السياسي بين الطرفين حول العديد القضايا، أسهم بالانقسام حول التعامل مع الأزمة السورية، من خلال التأييد للنظام السياسي السوري أو المعارضة له. وظهر ذلك جلي من خلال مجموعة من النقاط التالية:

سعي إيران للتوسع في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال التمدد والتوسع في نفوذها باتجاه الخليج العربي والعراق وسوريا، وذلك بناءاً على ما تقوم عليه الإستراتيجية الإيرانية التي قد يكون انهيار النظام السوري سبب في فقدانها.

التواصل مع حزب الله من خلال سوريا، حيث تعتبر إيران إن سوريا سبباً رئيساً في قوة حزب الله واستمرار نفوذه في لبنان، وبالتالي فان استمرار نفوذه بهذه القوة سيجعل له دور مهم في الصراع مع إسرائيل واحتمالات قضية الشرق الأوسط الرئيسية (القضية الفلسطينية).

نجد إن التباعد هو من خلال التنافس المذهبي الطائفي بين السنة والشيعة، وخوف دول مجلس التعاون الخليجي من التمدد والشيعي في المنطقة وبالتالي قد يحدث عدم استقرار في تلك الدول. (سارة، ٢٠١٤).

تعمل إيران على صمود الدولة السورية بنظامها السياسي واستمراره في الحكم لما تمثله دولة سوريا من خلال قيامها بدور الدولة الممانعة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة.

تمثل سوريا بالنسبة لإيران قاعدة إستراتيجية مطلة على البحر المتوسط، تسعى من خلالها الوصول إلى مختلف دول العالم، مما يزيد ذلك في تمسك إيران بالنظام السوري الذي يمكنها من تحقيق ذلك.

تسعى إيران من تقوية وضعها على طاولة المفاوضات حول ملفها النووي، حيث أنها تشعر بأنها تستطيع من خلال الأزمة السورية تحقيق ذلك، حيث تعتبر أنها تستطيع تحقيق مكاسب من ذلك، أفضل من اتخاذها موقف الحياد. (حسن، ٢٠١٥).

ويتخذ المشروع الإيراني في المنطقة مظاهر مختلفة تقوم على أسس تجمع ما بين الديني والقومي، أي ما بين العقيدة المؤولة مذهبياً، والطموح القومي الضارب في عمق الإيديولوجيا "المشروع الارتدادي" يدعو موقف النظام الإيراني من الأزمة السورية إلى التفكير في الأسباب والحيثيات التي جعلت قادته يتعاملون معها، وكأنها القضية الأهم بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأتي التحالف الإيراني – السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فمن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد نشأ التحالف الإيراني – الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، وتطور مع مرور الزمن، حيث أن الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهرياً، فقد استمرت التطورات بين البلدين وعبر مجال مصالحها في التأثير على هدف وطبيعة علاقاتهما المتبادلة، ويمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كسمات دائمة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي ومن أهم هذه العوامل:

المصالح المشتركة بين الدولتين، والدور الحيوي للشيعة في لبنان وبالنسبة لسوريا وإيران على حد سواء، وإن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الفريقين.

الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمية والحفاظ على المصالح السياسية والإستراتيجية للدولتين المتحالفتين.

في الواقع، وفي منطقة التحالفات المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقات السورية – الإيرانية أنها أكثر ثباتاً وديمومة من أي علاقة أخرى في المنطقة تقريباً.

كانت سوريا الحليف العربي الأقرب لإيران، وكانت إيران تراقب الاضطرابات الشعبية، حيث تعتبر الأزمة السورية أحد أهم ساحات الصراع السياسي والطائفي ما بين الإستراتيجية السعودية والمشروع الإيراني في المنطقة، فمنذ اليوم الأول لبداية الأزمة حدث اصطفاف سياسي وعقائدي في المنطقة حول دعم النظام السوري، أو تأييد المعارضة انطلاقاً من مصالح الدول والأنظمة في هذا الاصطفاف الواضح، وذلك نظراً لأن بقاء النظام السوري من عدمه يؤثر بشكل مباشر في تحالفات ونفوذ كل من إيران والمملكة العربية السعودية في المنطقة.

وفيما تسعى السعودية باستخدام القوة العسكرية لإسقاط الأسد، تكرر إيران أنها لن تتخلى عنه، وتنطلق السعودية من أن إسقاط النظام السوري الحالي سوف يفتح على انحسار الدور الإيراني في المنطقة، وبقاء حزب الله وحيدا في لبنان من دون حدود مفتوحة لدعمه، فيما تسعى طهران إلى الحفاظ على استثمارات سياسية واقتصادية عمرها عقود في سوريا ولبنان، سمحت لها بالدخول بقوة على خط الصراع العربي الإسرائيلي.

ورغم التباين في تأثير التدخل الروسي في سوريا على دور إيران المستقبلي لجهة زيادته أو انحساره، تبدو طهران واثقة من تحالفها مع موسكو ومحور "الممانعة". فيما تجد السعودية ذاتها مضطرة لاشتقاق وتطوير سياسات جديدة تعوض عن القرار الاستراتيجي الأمريكي لإدارة باراك أوباما بالانسحاب من المنطقة التي تعيش على صفيح ساخن من اليمن إلى سوريا مرورا بالعراق وفلسطين والبحرين، من دون استثناء السعودية وإيران.

فالصراع بين السعودية وإيران يظهر جليا في بعض الأمثلة على غرار سوريا والبحرين: ففي الوقت الذي تطالب فيه القيادة السعودية بتنحي نظام الأسد وتزود المعارضة بالدعم المالي لشراء الأسلحة، وتزويد طهران نظام الأسد بالأسلحة، ووفقا لتقارير إعلامية وتوقعات خبراء، حتى بقوات خاصة لإخماد الانتفاضة في سوريا. وكذلك حزب الله الشيعي (المدعوم بشكل كبير من إيران) فقد أرسل مقاتلين يقاتلون إلى جانب نظام الأسد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن في الحقيقة فإن السعودية لا تدعم الانتفاضة ضد الأسد بهدف دعم الديمقراطية في المنطقة. وذلك يظهر بوضوح في دولة البحرين المجاورة، التي ينتمي غالبية سكانها، إلى الطائفة الشيعية، حيث كانت السعودية أرسلت مطلع عام ٢٠١١ قوات ودبابات لإخماد انتفاضة الشيعة ضد العائلة المالكة السنية ذات الحكم الشمولي. الأمر الذي احتجت عليه طهران بشدة وردت عليه بدعوة علنية لشيعة البحرين بمواصلة المظاهرات الاحتجاجية ضد العائلة المالكة.

وفيما يؤكد علي قوة العلاقات السورية – الإيرانية أنه ومنذ عام ٢٠١٢م، استوردت دمشق ما يقرب من ٤ مليون برميل من طهران، بتخفيض وصل ١٠%، عبر خط ائتمان قدرة ٣.٦ مليار دولار، أعطته إيران للنظام السوري للتغلب علي مشكلة السيولة المالية التي يواجهها، وفي مقابل خط الائتمان والتسهيلات تلك التي قدمتها طهران، عقد الجانبان السوري والإيراني اتفاقية مهمة يحق لطهران بموجبها الاستحواذ علي حصص ضخمة من استثمارات ومشروعات سوريا المستقبلية.

وفي سوريا دفعت إيران بمستشارين عسكريين لدعم الرئيس بشار الأسد منذ الأشهر الأولى للحراك، وسهلت انتقال حزب الله للقتال إلى جوار النظام، وأرسلت عناصر من الحرس الثوري، ومولت انتقال ميليشيات طائفية عراقية وأفغانية بحجة حماية المراقد الدينية، وواصلت دعم دمشق بالأسلحة والعتاد، والأموال.

وهو ما يعني أن الدور الإيراني يتجاوز تأسيس وتدريب الميليشيات العسكري، ودعم الجيش النظامي السوري، وتعزيز الأجهزة الأمنية، إلى لعب أدوار أكبر في قطاعات الاقتصاد السوري، وفقا لهذه الاتفاقيات.

إن التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وخاصة في سوريا هو أساس التنافس بين البلدين والذي يحمل في داخله أشكال أخرى من التنافس الأقل حدة، ولذلك يمكن القول إن موضوع بقاء أو تنحي الرئيس السوري بشار الأسد الذي له تأثير هام على دعم أو إضعاف محور المقاومة قد جعل إيران والسعودية تعيشان أعلى مستوى من التوتر طوال العقود الماضية.

وفي المقابل، فإنّ السعوديّة تحاول تأكيد نفوذها من جديد في المنطقة مقابل النفوذ الإيراني عبر التحالفات العربيّة، وخاصة عبر دعم نظام الرئيس السيسي في مصر وتشكيل تحالف عربي سني يكون قادر على مواجهة التمدد الإيراني، بالإضافة إلى إسقاط النظام السوري من خلال دعم المعارضة بالمال والسلاح. ويرى العديد من المراقبين أن السعودية نجحت ولو جزئيا، في صراعها مع إيران وذلك بتدخلها العسكري في البحرين واليمن، بالإضافة إلي نقلها للصراع الإقليمي مع طهران إلى أسواق النفط العالمية، حيث طفت إلى السطح موجة من الخلافات والتهديدات بين البلدين في هذا الجانب.

إضافة إلى دعم المعارضة السورية المسلحة نتيجة توسع النفوذ الإيراني على الأرض؛ لذا ففي الوقت الذي قد لا تشكل فيه الجغرافية السورية مجالاً واسعاً للرد الإيراني، فإنها قد تشكل تحدياً لتصعيد سعودي واسع ومؤجل إلى أن تحسم نتائج المفاوضات المزمع عقدها في جنيف واختبار جدية الحل السياسي فيها؛ وذلك كون سوريا الساحة التي لم تستنفذ فيها السعودية خيارات الدعم العسكري، إضافة لسعي المملكة لإعادة التوازن العسكري على الأرض بمسار داعم للمفاوضات المرتقبة، خصوصاً بعد التقدم الأخير الذي أحرزه النظام بدعم الروس. (كشك، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اثر البعد الأمني على الأزمة السورية:

لقد لعب البعد الأمني في العلاقات الخليجية – الإيرانية دوراً مهم، في التباعد بين الطرفين، من خلال ظهور العديد من القضايا التي أثرت على العلاقات بين الطرفين، حيث انعكس ذلك سلباً على الأزمة السورية بجميع إبعادها، حيث ظهر ذلك من خلال ما يلي:

سعي مجلس التعاون الخليجي لإيجاد صيغة توافقية لحل ألازمة اليمنية، وانتقال السلطة فيها بطريقة سلمية، وهذا لم يطيب لإيران التي تريد إحداث الفوضى والاضطرابات في اليمن، حتى يتمكن الحوثيين المدعومين من إيران استلام الحكم في اليمن.

التنافس القائم بين السعودية وإيران إقليمياً من خلال التداخلات في العراق والبحرين وسوريا.

دفعت الثورات العربية كل من السعودية وإيران للتنافس، من خلال سعي السعودية لحماية أمنها الوطني، بقطع الطريق على إيران من التمكن من إثارة الفتن والفوضى داخل دول المنطقة، وبالتالي منعها من تهديد استقرارها.

تعتبر إيران إن السعودية هي وبعض دول الخليج العربي تقف في طريقها، وتمنعها من تحقيق أهدافها في البحرين، من خلال درع الجزيرة.

إن موقف مجلس التعاون الخليجي في سوريا، يثير قلق ومخاوف لدى إيران التي تعتبر سوريا حليفها الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، الذي يمكنها من تحقيق أهدافها التوسعية، حيث تشعر إيران بالتوتر والقلق من الدور السعودي المؤثر في المنطقة، مما يمكن السعودية من التأثير عليها لاتخاذ موقف موحد من ألازمة السورية. (كوش، ٢٠١٢).

المطلب الثالث: تطورات ألازمة السورية والدور الخليجي- الايراني فيها:

بدأت أحداث الأزمة السورية باحتجاجات سلمية شعبية، ثم انتقلت مع مرور الوقت إلى ثورة مسلحة، إلا إن أصبحت أزمة على مستوى الدولة والإقليم والعالم، وذلك نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية التي أسهمت في تطورها، ولاسيما التدخلات الخليجية – الإيرانية، وذلك بسبب التنافس بين الطرفين، مما أدى إلى فشل الحل السياسي للأزمة، وجاء التنافس والتدخل الخليجي – الإيراني في ألازمة السورية على النحو التالي:

قامت إيران بتقديم كافة الدعم للنظام السوري منذ بداية الأزمة بينما كان الموقف الخليجي بعد إن استنفذ محاولات الحل السياسي من خلال مظلة جامعة الدول العربية ظهر بعد ذلك الموقف الخليجي جلياً من خلال تقديم كافة الدعم للمعارضة السورية المسلحة لإسقاط النظام السوري.

قامت إيران بالتحالف مع النظام الروسي وتشجيعه على التدخل في الأزمة السورية لصالح النظام السوري بينما تحالفت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا لإسقاط ذلك النظام.

سعت إيران لإيجاد وحدات إيرانية أمنية عسكرية للقيام بالمهمات الخاصة في سوريا والمتمثلة بتيسير وتسهيل وترتيب قدوم الميلشيات الموالية لها إلى سوريا من مختلف الدول، والعمل على تدريبها للقتال ضد السوريين مثل أبو الفضل العباسي العراقي وحزب الله اللبناني، وتنظيم الحملات التطوعية التي ترأستها إيران في معظم دول الخليج واليمن وحصلت على مجموعة من المتطوعين الذين يسعون للقتال إلى جانب قوات النظام. (سارة، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعت دول الخليج من خلال التدخل في سوريا – بعد نفاذ الحل السياسي للازمة – بدعم المعارضة السورية المسلحة، من اجل إسقاط النظام السوري، وذلك من خلال التعاون مع الدول الأجنبية، بالمقابل اعتبرت إيران أن إسقاط النظام السوري، هو مقدمة للتحرك نحو طهران، لذلك تحول مسرح ألازمة إلى صراع إقليمي. وتدرك دول الخليج أن بقاء الرئيس السوري في الحكم يعني إضافة عدو جديد ضد دول الخليج، حيث يعني نجاح إيران في سوريا سوف يسهل عملية تكوين الهلال الشيعي من العراق وإيران وحزب الله.

أظهرت ألازمة السورية فرصة إستراتيجية تخول السعودية استغلالها للحد من النفوذ الايراني، في دول المشرق العربي. حيث قامت إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية فيها عام١٩٧٩، تحالف استراتيجي مع سوريا، الذي بدوره مكن إيران إن تلعب دوراً فعال في العديد من ملفات المنطقة الساخنة، لاسيما ألازمة والقضية الفلسطينية والملف اللبناني.

تعمق الموقف السعودي من ألازمة السورية، بعد استخدام الفيتو في مجلس الأمن من قبل روسيا والصين، ضد قرار عربي بشأن سوريا، عند ذلك أدركت السعودية، بأنه لا يمكن حل القضية السورية، عبر القنوات الدبلوماسية، وذلك في ظل التشابك الدولي والإقليمي بالشأن السوري. (سارة، ٢٠١٤).

محاولة إيران استغلال الأقليات الشيعية في المنطقة، وذلك من خلال استقطابهم سواء بالدعم المالي المباشر أو من خلال العمل على إنشاء حسينيات لهم في دول المنطقة، وتسوق لذلك إعلامياً بأنها تعمل على المحافظة على حقوقهم.(الهيتي، ٢٠١٥).

يرى الباحث بأن مجلس التعاون الخليجي وإيران كان يقفان على طرفي نقيض من الأزمة السورية حيث إن الموقف الإيراني كان الداعم لنظام السوري بينما الموقف الخليجي ضد النظام السوري وذلك لأجل تحقيق مصالحهم المختلفة والمتنافرة من الأزمة السورية. (سارة، ٢٠١٤).

نتائج الدراسة وسيناريوهات المستقبل والتوصيات:

خلصت إلى مجموعة من النتائج يتم إيجازها في ما يلي:

إن العلاقات الخليجية – الإيرانية يشوبها في كثير من الأحيان، نوع من عدم الاستقرار بسبب المتغيرات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الايدولوجيا أم الأمنية وما يرافقها من قلق مستمر من تطور استخدام الطاقة النووية في إيران.

أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية خصوصًا روسيا وإيران في استمرار النظام السوري من خلال ما قدمته تلك الدول لتثبيت دعائم النظام سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً.

لعبت دول الخليج العربي دور كبير من خلال تحالفاتها مع بعض القوى الدولية والإقليمية في بداية الأزمة، من خلال تقديم كافة أشكال الدعم للمعارضة السورية سواء سياسيا أو عسكرياً مما أسهم في إطالة الحرب.

قد تؤدي استمرار الأزمة السورية إلى إحداث فوضى في دول المنطقة وبالتالي إحداث اختلال في الموازين الأمنية لتلك الدول مما يؤدي إلى عدم استقرارها.

إن استمرار الأزمة السورية يؤدي إلى النزوح المتزايد للاجئين السوريين إلى دول الجوار وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلالات أمنية واقتصادية في تلك الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيناريوهات المستقبلية لحل الأزمة السورية:

نظراً للتدخلات الخارجية سواء من القوة الدولية أو الإقليمية. خاصة التدخل الخليجي – الإيراني يصعب التكهن بسيناريو محدد لحل الأزمة السورية ورغم ذلك يمكن الحديث عن بعض السيناريوهات المستقبلية لحل الأزمة السورية:

بقاء النظام السوري واستمراره في الحكم نتيجة لما يتلقاه من دعم خارجي سواء من روسيا أو إيران، وهذا السيناريو أكثر احتمالية من أي سيناريو أخر.

انتصار الثورة السورية نتيجة لما تتلقاه من دعم دولي وإقليمي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض دول الخليج العربي وهذا السيناريو اقل احتمالية وذلك بسبب عدم توحيد الثوار وذلك لاختلاف مصالحهم.

إطالة عمر الحرب في سوريا مما يؤدي إلى تفكك سوريا وتقسيمها إلى دويلات مما يساعد على ظهور الحركات الأصولية، بالتالي انتشارها ضمن المنطقة مما يؤثر على استقرارها.

الاتفاق على مرحلة انتقالية بين القوى المتصارعة في سوريا، يتم من خلالها تنازل الرئيس عن السلطة بضمانة عدم محاكمته وأسرته وضمان خروجه من سوريا بطريقة آمنة.

هذه السيناريوهات الأربعة يمكن إن يحدث إي واحد منها في سوريا، ولكن الكثير من القوى الإقليمية والدولية تراجعت عن دعم المعارضة المسلحة في سوريا، بينما استمرت القوى الداعمة للنظام، يعني ذلك إن السيناريو الأول أكثر احتمالية للحدوث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

الرمضاني، مازن اسماعيل، (١٩٩١)، "السياسة الخارجية" ط١، دار الحكمة، بغداد – العراق.

العماري، عباس رشدي، (١٩٩٣)، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، ط١، مجلدات١، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر.

ايزدي، بيزن،(٢٠٠٠)، "مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، ط١، دار الثقافة للنشر، القاهرة- مصر.

علي، جمال حسين،(٢٠٠٦)، "حقيقة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية: الدور الروسي"، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد – الأردن.

الجاف، حسن كريم، (٢٠٠٨)، "موسوعة تاريخ إيران السياسي" المجلد الثالث، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان.

بيرمي، زكريا سليمان، (٢٠٠٩)، "العرب بين النفوذ الايراني والمخطط الأمريكي الصهيوني"، ط١، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق – سوريا.

النعيمي، احمد نوري، (٢٠١٢)، "السياسة الخارجية الإيرانية "، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

السعيد، عبد المؤمن محمد، (٢٠١٢)، "الجمهورية الثالثة في إيران"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر.

العيطة، سمير، آخرون، (٢٠١٢)، "العرب، وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر.

توفيق، سعد حقي، (٢٠١٢)، "مبادئ العلاقات الدولية" ط٣، دار وائل للنشر، عمان –الأردن.

الحضرمي، عمر حمدان، (٢٠١٤)، "تركيا الحديثة جدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي: أنموذجا، (٢٠٠٢، ٢٠١٣)، ط١، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

الهيتي، صبري فارس،(٢٠١٥)، "التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الخليج العربي ودور إيران(ولاية الفقيه)"، ط١، امجد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

جرغون، عرفات علي، (٢٠١٦)، "العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع.. الانفراج.. التوتر"، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدوريات (المجلات):

علام، رابحة سيف، (٢٠١٢)، "مهلة للأسد أم الغرب؟: مأزق" التدخل العربي" في الأزمة السورية"، مجلة السياسة، مؤسسة الأهرام.

سالم، علاء، (٢٠١٢)، "ادوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية"، العدد١٨٨، مجلة السياسة الدولية، القاهرة – مصر.

غالي، ابراهيم، (٢٠١٣)، "مؤشرات رحيل بشار الأسد، مجلة السياسة الدولية، العدد١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة – مصر.

عويد، بشار محمد، (٢٠١٤)، "إيران: الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي- مع الإشارة للعراق"، العدد٢١٠، المجلد الأول، بغداد – العراق.

الشيخ، نورهان، (٢٠١٥)، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، العدد ٢٨، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة – السعودية.

سلامة، معتز، (٢٠١٥)، "الحسابات المعقدة... دول الخليج والأزمة السورية"، العدد ٩٨، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة – السعودية.

الخطيب، دانية، (٢٠١٥)، "حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية"، العدد٩٨، مركز الخليج للأبحاث، جدة – السعودية.

العامري، ابتسام محمد، (٢٠١٥)، "البعد الإقليمي في الأزمة السورية"، مجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

المطيري، عبد الله فالح، (٢٠١١)، " أمن الخليج العربي والتحدي النووي والإيراني"،

جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، عمان- الأردن.

المطيري، نواف منير، (٢٠١٢)، "اثر متغير النخب على السياسة الإيرانية تجاه الخليجي (١٩٨٩- ٢٠٨٨)"، العدد ١٣٠٢٩، جريدة الإنباء الكويتية، الكويت.

الجرابعة، رجائي سلامة، (٢٠١٢)، " الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط من عام (١٩٧٩- ٢٠١١)"، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، عمان- الأردن.

بشارة، عزمي، (٢٠١٣)، "سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن"، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

الخزاعلة، محمد خلف عاصي، (٢٠١٧)، " اثر التقارب الروسي- الايراني على العلاقات التركية- العربية، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، المفرق- الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الصحف:

سارة، فايز، (٢٠١٤)، "الدور الايراني في القضية السورية"، العدد١٢٩٤٨، صحيفة الشرق الأوسط.

خامساً: المواقع الالكترونية (الانترنت) ومراكز الدراسات:

الصاوي، عبد الحافظ، (٢٠١١)، "اثر العقوبات العربية على سوريا"، الجزيرة نت.

https: //www.aljazeana.com.

الرويلي، علي هلهول، (٢٠١١)، "الأزمات تعريفها أبعادها أسبابها"، حلقة علمية، بعنوان: (إدارة الأزمات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض.

كوش، عمر، (٢٠١٢)، "النظام الإيراني والأزمة السورية"، الجزيرة نت. https: //www.aljazeana.com.

ناجي، محمد عباس، (٢٠١٢)، "العراق وتحديات الأزمة السورية"، الجزيرة نت.

https: //www.aljazeana.com.

ساتيك، فيروز، خالد وليد محمود، (٢٠١٣)، "الأزمة السورية قرأه في موقف الدول العربية المجاورة"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ميلير، بول، (٢٠١٤)، "الوصول إلى المفاوضات في سوريا في ظل المستقبل والحرب الأهلية السورية"، مؤسسة Rand الأمريكية.

العمري، منصور، (٢٠١٤)، "حزب الله في سوريا: بدايات- قادة – ممارسات"، موقع لاورينت نت. https;// www. Orient-news.net

الجزيرة نت، (٢٠١٤)، "جنيف١". https: //www.aljazeana.com

حسن، إسلام احمد، (٢٠١٥)، "الدور الايراني في سوريا ضرورة إستراتيجية"، موقع مصر العربية. *www.masralarabia.com*

محمد، عربي الأدمي، (٢٠١٦)، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات)، المركز الديمقراطي العربي، الدوحة- قطر.

كشك، أشرف (٢٠١٦)، "توتر العلاقات الإيرانية الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، دراسة.

الجزيرة نت (٢٠١٧)، "أستانة" . https: //www.aljazeana.com

قيسون، إبراهيم، (٢٠١٧)، "دور الخليج العربي في القضية السورية"، مركز طوران للدراسات.

الجمعية الأوروبية لحرية العراق، (٢٠١٧)، ""الدور المخرب لفليق الحرس الثوري الايراني في الشرق الأوسط".

عسيلة، صبحي، (٢٠١٧)، "إسرائيل والأزمة السورية" مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

دلال، التجاني، (٢٠١٨)، "إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المراجع الأجنبية:

Khalili. Tabe, (2008), Building the foundations of security in the Arabian Gulf and the political and national approach in Iran Unpublished MA thesis - Oxford University.

Dehboneh. Muneer, (2011). The new approach to the causes of disintegration of Iran and the GCC countries, Unpublished MA thesis - Oxford University.

Kinninmmont.jane. (2015). Iran and the GCC Unnecssary Insecuritym chatha house. The royal isttuse international affairs

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com